

- اعلن لنا مراقب الشركات بان الشركة الاردنية للاعمال العامة والمسجلة لدي تحت الرقم (٣٤٠) وتاريخ ١٩٧٤/٥/٣٠ قد اجرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٣ التغييرات التالية:-  
١ - الغاء القيام بكافة الاعمال التجارية من غايات الشركة.  
٢ - اضافة (استيراد وتصدير وقبول الوكالات التجارية).
- اعلن بان الشركة العادية العامة شركة ابوتينه وكحيل لتجارة السيارات قد تسجلت لدي تحت الرقم (١٥١٨٦) تاريخ ١٩٨٥/٢/١٩ حسب التفاصيل التالية:-  
١ - اسم الشركة : شركة ابوتينه وكحيل لتجارة السيارات.  
٢ - اساءة الشركاء وجنسياتهم : أ - اسحق عثمان حمدان ابوتينه اردني عمان وعناو بهم  
ب - محمد خاليل سليم كحيل  
٣ - غايات الشركة : مبيع وكمسون سيارات . عمان  
٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان  
٥ - مقدار رأسمال الشركة : ٣٠٠٠ دينار  
٦ - مدة الشركة : غير محدودة.  
٧ - اساءة الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : الشريكان مجتمعين ومتفردين في كافة الا.  
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٨٥/٢/١٩.

- اعلن بان الهيئة العامة غير العادية لشركة اكياس السوق الاردنية المساهمة المحدودة قد قررت باجتماعها التمهيد بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣ تمثيل المادة رقم (٤) من عقد التأسيس بحيث يتألف رأسمال الشركة مليون دينار مقسمة الى مليون سهم قيمة كل سهم دينار.

- اعلن بان الشركة العادية المحدودة شركة نصار عودة وشركاه والمسجلة تحت الرقم (١١٤١) تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥ قد اجرت التغييرات التالية:-  
١ - زيادة رأسمال الشركة الى اربعمائة الف دينار.  
٢ - التغير الحاصل في حصص الشركاء:-  
اسم الشريك  
نصار نصار عيسى عودة  
جوى نصار عيسى عودة  
الحصة بعد التغير بالدينار  
٣٩٦٠٠٠  
٤٠٠٠  
تاريخ التغييرات ١٩٨٥/٥/١٢.

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عن : الثلاثاء ٢ محرم سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٧ ايلول سنة ١٩٨٥ م العدد ٣٣٤٠

الفهرس

| صفحة |  |
|------|--|
| ١٢٩٤ | اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور   |
| ١٢٩٥ | قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٥ قانون الطيران المدني  |
| ١٢٩٧ | قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين                                |
| ١٢٩٨ | اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور   |
| ١٢٩٩ | قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون مزاوله مهنة الصيدلة                                     |
| ١٣٠٠ | قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي                                      |
| ١٣٠١ | قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشفق                                    |
| ١٣٠٢ | قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون غريبة بيع المعار  |
| ١٣٠٣ | قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنتولة          |
| ١٣٠٤ | نظام رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٥ النظام المالي للجالس القروية   |
| ١٣٠٥ | اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور   |
| ١٣٠٦ | اعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  |
| ١٣٠٧ | تعليمات بجهة للتعليمات رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ خاصتبيع البضائع بالازاد العلني                           |
| ١٣٠٨ | تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ خاصتباعا البضائع ذات المنشأ الاردني المعادة الى الملكية |
| ١٣٠٩ | قراران صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين   |

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأجل

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور لاجل القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ قانون الطيران المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩١٩ تاريخ ١٩٨٠/٢/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات،  
بنشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية  
السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٥ المشار اليه .

١٩٨٥/٨/١٤

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

## محسن الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي ونابر باصداره واصلته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٥

قانون الطيران المدني

القسم الاول

لحكام تهيئية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الطيران المدني لسنة ١٩٨٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يراد بالعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

|  |                      |
|--|----------------------|
| الملكية الاردنية الهامشية  | الملكية              |
| الدولة التي سجلت فيها الطائرة  | دولة التسجيل         |
| السلطات المختصة رسميا بالاشراف على شؤون الطيران المدني في الملكية  | سلطات الطيران المدني |
| اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في ٧ كانون اول ١٩٤٤  | اتفاقية شيكاغو       |
| اي آلة في استطاعتها ان تستبد بقاءها في الجو من ردود فعل الهواء ، غير ردود فعل الهواء المتحركة على سطح الارض وتشمل جميع المركبات الهوائية مثل المنطيد والبالونات والطائرات الشراعية ذات الاجنحة الثابتة وما الى ذلك | طائرة                |
| وزير النقل او اي شخص يقوم مقامه فيما يتعلق باحكام هذا القانون  | الوزير               |
| اي شخص طبيعي او معنوي يقوم بتشغيل طائرة تخضع هيئته قيادتها لاواهده ، سواء كان ذلك لصاحبه او نيابة من شخص آخر .   | المسافر              |
| الطائرات العسكرية ، والطائرات المخصصة لخدمة الدولة فقط كطائرات الشرطة والجمارك   | طائرات الدولة        |
| جميع الطائرات المحلقة ، او العاملة في منطقة المناورات بالبالون   | الحركة الجوية        |
| ساحة محدودة على سطح الارض او الماء بها فيها من مبان ومبانيات ، مخصصة للاستعمال كليا او جزئيا لوصول ومغادرة وتحرك الطائرة   | مطار                 |

هكذا من المجهول

|                           |  |
|---------------------------|--|
| مطار دولسي                | مطار تعينه السلطات المختصة لدخول وخروج الحركة الجوية الدولية ، وتتخذ فيه الإجراءات المتعلقة بالجمارك والهجرة والصحة العامة والحجر الصحي بما فيه حجر الحيوانات والنباتات وغيرها من الإجراءات المشابهة |
| منطقة المناورات في المطار | جزء من المطار المستخدم لاقلاع الطائرات وهبوطها وتحركاتها الاخرى المتعلقة بالاقلاع والهبوط باستثناء ساحة الوقوف   |
| مستنير المطار             | اي شخص طبيعي او معنوي يقوم باستنير المطار وادارته سواء بنفسه او بواسطة تابعيه .  |
| قائد الطائرة              | الطيار المسؤول عن تشغيل وسلامة الطائرة اثناء فترة الطيران  |
| عضو هيئة القيادة          | عضو في طاقم الطائرة حائز على اجازة سارية المفعول ومكف بواجبات اساسية لتشغيل طائرة اثناء فترة الطيران   |
| عضو طاقم الطائرة          | اي شخص مكلف من قبل المستنير بواجبات على الطائرة اثناء فترة الطيران   |
| فترة الطيران              | الوقت الكلي الواقع بين اللحظة التي تبدأ فيها الطائرة حركتها بفعل قوتها الذاتية لفرض الاقلاع حتى لحظة توقفها من الحركة بعد انتهاء طيرانها .   |
| منطقة محاربة              | منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها محاربا  |
| منطقة مقيدة               | منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة ويقيّد الطيران فيها بقيود معينة  |
| منطقة خطرة                | منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة في اوقات معينة حسب تواجد النشاطات التي قد تعرض سلامة الطيران للخطر   |
| خط جوي دولي منتظم         | خط جوي تكون نقطة بدايته او نهايته في اقليم دولة اخرى غير اقليم الدولة التي سجلت فيها الطائرة ، وتسير رحلته طبقا لجدول زمني محدد منه بانتظام او تكرار واضح  |
| خط جوي داخلي منتظم        | خط جوي يخضع لنظاما تقع في اقليم المملكة وتسير رحلته طبقا لجدول محدد منها بانتظام او تكرار واضح   |

|                           |   |
|---------------------------|---|
| نقل جوي                   | شخص طبيعي او معنوي يقوم باستنير خطوط جوية لنقل الركاب والبريد والبضائع او اي منها   |
| التسجيل المشترك           | نظام تسجيل الطائرة بمقتضاه في سجل مشترك خلاف السجل الوطني ، سواء كان موحدًا او مجزأ   |
| التسجيل الدولي            | نظام تسجيل الطائرات بمقتضاه لدى منظمة تتبّع بالشخصية القانونية الدولية .  |
| علامة عامة                | علامة تعينها منظمة الطيران المدني الدولية لسلطة تسجيل العلامة العامة وذلك لتسجيل طائرات مؤسسة نقل جوي دولية او مشتركة لتسجيلا غير التسجيل الوطني  |
| سلطة تسجيل العلامة العامة | السلطة التي يعمد اليها بالسجل غير الوطني او اي جزء منه ، والذي تسجل فيه الطائرات التابعة لمؤسسة نقل جوي دولية او مشتركة .   |
| مؤسسة نقل جوي دولية       | مؤسسة تتبع بالشخصية القانونية الدولية تقوم بتسيير خطوط جوية دولية   |
| مؤسسة نقل جوي مشتركة      | مؤسسة نقل جوي تشكل بين مجموعة من دول او اشخاص اعتباريين تابعين لها وذلك طبقا للتوانين الداخلية لتلك الدول وتقوم باستنير خطوط جوية دولية   |
| طيران بهلواني             | مناورات تقوم بها طائرة عن قصد ، وتتضمن تحفرا بجائيا في وضعها او اتخاذ وضع غير عادي او تغير في سرعتها على نحو غير مألوف  |
| حادث طيران                | كل واقعة مرتبطة بتشغيل الطائرة تقع منذ اللحظة التي يصعد فيها اي شخص الى الطائرة بقصد الطيران حتى اللحظة التي يتم فيها مغادرة جميع الاشخاص الطائرة وينتج عنها :<br>١ - وفاة اي شخص او اصابته باصابات نتيجة لوجوده على متن الطائرة او احتكاكه بها مباشرة او بأي شيء يثبت فيها<br>ب - اصابة الطائرة بمغلب جسيم . |

هكذا من الأهل

### الفصل الثاني القضاء الجوي وسلطات الدولة

مادة ٣ - تسري احكام هذا القانون على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة بما في ذلك المطارات والمطارات الجوية ، ولا يسري على طائرات الدولة الا بمقتضى اتفاق خاص بين سلطات الطيران المدني والجهة المختصة في الدولة .

مادة ٤ - تطبيق في المملكة احكام اتفاقية شيكاغو وسائر الاتفاقيات والمعاهدات وتكون المملكة طرفاً فيها .  
مادة ٥ - للمملكة السيادة الكلية والمطلق على الفضاء الجوي الذي يعلو اقليمها .

مادة ٦ - يشرف وزير النقل على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة وله حق اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، وله ان ينوش هذه الصلاحية لغير عام الطيران المدني .

مادة ٧ - لسلطات الطيران المدني الحق في تفتيش المطارات ومنعها من الطيران او حجز اية وثائق تنطبق بها لمراقبة تنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٨ - لموظفي الجمارك والامن العام والحجـر الصحي والزراعي الحق في تفتيش الطائرات او اي شخص او حيلة على متنها طبقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة ، ويجري التفتيش بحضور موظفي سلطات الطيران المختصين التدخل في اجراءات التفتيش .

### الفصل الثالث احكام عامة

مادة ٩ - لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يعلوه الا بموجب تصريح تصدره وتحدد شروطه سلطات الطيران المدني واستناداً الى : -

١ - اتفاقية او معاهدة دولية تكون المملكة طرفاً فيها . او

ب - اتفاق جوي ثنائي نافذ المفعول معقود بين المملكة واحدى الدول الاجنبية لتنظيم النقل الجوي .

ويعتبر التصريح شخصياً لا يجوز التنازل عنه للتفسير .

مادة ١٠ - يشترط في الطائرات التي تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يعلوه :

١ - ان تكون الطائرة مسجلة في الدولة التابعة لها او مسجلة وفقاً لقواعد التسجيل الدولي او التسجيل المشترك .

ب - ان تكون الطائرة صالحة للطيران ويثبت ذلك بشهادة صلاحية للطيران سارية المفعول وصادرة من الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها .

ج - ان تحمل بطريقة ظاهرة علامات جنسيتها وتسجيلها وفقاً للقواعد المقررة .

د - ان تكون مجهزة بالاجهزة والمعدات المقررة .  
و - ان يكون اعضاء هيئة القيادة حائزين على اجازات سارية المفعول صادرة عن سلطات الطيران المدني في الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها وان يكونوا بالعدد المقرر من شهادة الصلاحية .

ز - ان تكون مونة لصالح طاقمها وركابها والضياع التي تحملها وللغمر على سطح الارض وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن يجوز لسلطات الطيران المدني اعفاء الطائرات التي تلحق بمسند التجربة الفنية او التدريب من شرط او اكثر من هذه الشروط .

مادة ١١ - لا يجوز تجهيز اي طائرة تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي يعلوه باية اجهزة لاسلكية ، ما لم يكن لديها ترخيص بذلك من السلطات المختصة في الدولة المسجلة فيها .  
ولا يجوز استعمال هذه الاجهزة الا في الاغراض الخاصة بالملحة الجوية وفقاً للشروط المقررة وبمعرفة هيئة قيادة الطائرة .

مادة ١٢ - يحظر نقل المواد التالية في الطائرات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن :

١ - المتفجرات والمفرعات الا ما كان لازماً منها لتسيير الطائرة او لاعطاء الاشارات المقررة .

ب - الاسلحة والذخائر الحربية .

ج - المواد النووية والنظائر المشعة وكلها يتنطق بها .

د - الغازات السامة .

هـ - الجراثيم والمواد الخطرة .

و - كل شيء اخر يحظر نقله بقرار من السلطات المختصة .

مادة ١٣ - لا يجوز الطيران فوق اقليم المملكة بطائرات مجهزة بالالت التصوير الجوي او استعمال هذه الالات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن .

مادة ١٤ - قائد الطائرة مسؤول عن تشغيل الطائرة وسلامتها بين عليها اثناء فترة الطيران وله سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام على متنها وعليه مراعاة تطبيق القواعد المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ١٥ - يحظر على اي شخص غير مخصص رسمياً للتدخل في اعمال اي عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ، او يوقعه عن عمله ، كما يحظر على اي شخص العبث بأي جزء من اجزاء الطائرة او معداتها او ارتكاب اي عمل من شأنه تعريض سلامة الطائرة او هيئة قيادتها او ركابها للخطر .

### القسم الثاني الملحة الجوية

#### الفصل الاول الطائرة

مادة ١٦ - لا يجوز لاي طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يعلوه ما لم تحمل علامات جنسيتها وتسجيلها طبقاً لاحكام قانون دولة التسجيل الا انه يجوز لسلطات الطيران المدني ان تصرح لاية طائرة غير مسجلة في دولة اخرى بالطيران ، او الهبوط في اراضيها لاغراض التجربة الفنية او لاغراض اخرى ، وذلك طبقاً لما تقرره في هذا الشأن .

مادة ١٧ - تحدد سلطات الطيران المدني علامات جنسية وتسجيل الطائرات وطريقة وضعها على الطائرات .

مادة ١٨ - تعد سلطات الطيران المدني سجلاً خاصاً تسجل فيه الطائرات ويشترط لتسجيل اي طائرة فيه ان تتوفر فيها الشروط التالية :

١ - ان لا تكون الطائرة مسجلة في سجل دولة اخرى او مسجلة تسجيلاً دولياً او مشتركاً .

ب - ان تكون مملوكة او مبيعة بقصد الشراء او مبيعة لمدة لا تقل عن ستة اشهر لاشخاص يتمتعون بالجنسية الاردنية .

ج - ان تكون حائزة على شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول وفقاً للقواعد المقررة . وتصدر هذه السلطات شهادة التسجيل بعد اتمام الاجراءات اللازمة . ويجوز لاي شخص الاطلاع على هذا التسجيل .

مادة ١٩ - تتبع كل طائرة يتم تسجيلها في السجل المنصوص عليه في المادة ١٨ من هذا القانون بالجنسية الاردنية ، وعليها ان تحمل علامات جنسيتها وتسجيلها .

مادة ٢٠ - ١ - يقسم السجل المنصوص عليه في المادة ١٨ بالبيانات التالية :

١ - رقم وتاريخ القيد .

٢ - علامات الجنسية والتسجيل .

٣ - البيانات الاساسية عن الطائرة وحركتها وشهادة صلاحيتها للطيران .

٤ - اسم وموطن ومحل اقامة المالك والمستاجر .

هكذا من الأهل

- ٥ - بيان عن الوثائق والعقود الدالة على ملكية الطائرة واستثمارها .  
٦ - جميع الوقائع والتصرّفات القانونية التي ترد على الطائرة وتاريخ حدوثها .  
٧ - أي بيانات أو معلومات أخرى تقرر سلطات الطيران أن يحتوي عليها السجل .  
ب - يدون في السجل أي تغيير يطرأ على البيانات الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة .  
ج - تحدد سلطات الطيران محتويات شهادة التسجيل .

مادة ٢١ - نشطب الطائرة من السجل في الحالات التالية : -

- ١ - إذا فقد مالكها أو مستأجرها جنسيته الأردنية .  
ب - إذا انتقلت ملكيتها إلى أجنبي .  
ج - إذا هلك أو فقدت ، أو سحبت نهائياً من الاستعمال وتعتبر الطائرة في حكم المفقودة عند صدور قرار بذلك من سلطات الطيران .  
وعلى مالك الطائرة أو مستأجرها أن يخطر سلطات الطيران بكل تغيير نصت عليه هذه المادة فور حدوثه مع إعادة شهادة تسجيل الطائرة .

مادة ٢٢ - تحدد بنظام شروط وطريقة قيد الطائرات المملوكة من قبل الأشخاص الأجانب المقيمين في المملكة .  
مادة ٢٣ - تطبق القواعد التالية عند التسجيل المشترك للطائرات التي تملكها مؤسسة نقل جوي دولية أو مشتركة وتكون المملكة عضواً فيها .

١ - تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى المساهمة في المؤسسة على إنشاء سجل مشترك لتسجيل الطائرات التي تملكها المؤسسة على أن يكون هذا السجل منفصلاً عن السجل الوطني الذي تحتفظ به تلك السلطات طبقاً لأحكام المادة ١٨ من هذا القانون .

ب - يكون السجل المشترك بوحداً أو مجزأ مع مراعاة الاتي : -

- ١ - في حالة الاتفاق على إنشاء سجل مشترك موحد ، على سلطات الطيران المدني في المملكة الاتفاق مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى المساهمة في المؤسسة على تحديد دولة من بينها تحتفظ بالسجل المشترك الموحد .  
٢ - في حالة الاتفاق على تقسيم السجل المشترك إلى عدة أجزاء ، على سلطات الطيران المدني في المملكة الاتفاق مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة على احتفاظ أي منها بجزء من هذا السجل .  
٣ - تسجل الطائرة المملوكة للمؤسسة واحدة فقط ، إما في السجل المشترك الموحد أو في جزء من هذا السجل ولا يجوز تسجيل الطائرة المذكورة في السجل الوطني سواء احتفظت المملكة بالسجل المشترك أو بجزء منه .  
٤ - تحمل جميع الطائرات التي تملكها المؤسسة والتي يتم تسجيلها سواء في السجل المشترك الموحد أو أي جزء منه علامة موحدة .  
٥ - تعتبر الطائرات المسجلة وفقاً لأحكام هذه المادة كأنها تحمل جنسية كل من الدول الأعضاء في المؤسسة .

ج - تلزم المملكة بالتضامن مع الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة بجميع الالتزامات التي يفرسها قانون دولة التسجيل وكذلك تلك التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران المدني .  
د - مع عدم الإخلال بالمسؤولية التضامنية طبقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، تقوم سلطات الطيران المدني ، في حالة احتفاظ المملكة بالسجل المشترك أو بأي جزء منه بمهام دولة التسجيل طبقاً لأحكام الفقرة (١) من هذا القانون ، وعلى الأخص فيما يتعلق بإصدار شهادات التسجيل وشهادات الصلاحية للطيران وإجازات هيئة القيادة .

وتلزم المملكة عند ممارستها لهذه المهام ، بتنفيذ تعهداتها نيابة عن نفسها وعن جميع الدول الأعضاء في المؤسسة .

و - تسري أحكام المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القانون على التسجيل المشترك وذلك فيما عدا أحكام الفقرة (١) من المادة ٢١ منه .

مادة ٢٤ - تطبق القواعد التالية عند التسجيل الدولي للطائرات .

١ - تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في مؤسسة النقل الجوي الدولية أو المشتركة على تحديد المنظمة الدولية التي تسجل لديها طائرات المؤسسة تسجيلاً دولياً .

ب - لا يجوز التسجيل الدولي للطائرات المملوكة للمؤسسة لدى أكثر من منظمة دولية واحدة في نفس الوقت .

ج - تحمل جميع الطائرات التي تملكها المؤسسة والتي يتم تسجيلها دولياً علامة موحدة .

د - تعتبر الطائرات المسجلة دولياً وفقاً لأحكام هذه المادة كأنها تحمل جنسية كل من الدول الأعضاء في المؤسسة .

هـ - تلزم المملكة بالتضامن مع الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة بجميع الالتزامات التي يفرسها هذا القانون على دولة التسجيل وكذلك التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المنظمة للطيران المدني .

و - تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة على الجهة التي ستقوم بمهام دولة التسجيل ، طبقاً لأحكام الفقرة (١) من هذا القانون ، وعلى الأخص فيما يتعلق بإصدار شهادات التسجيل وشهادات الصلاحية للطيران وإجازات هيئة القيادة .  
وتقوم الجهة المذكورة عند ممارستها لهذه المهام بتنفيذ تعهداتها نيابة عن نفسها وعن جميع الدول الأعضاء في المؤسسة .

ز - تسري أحكام المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القانون على التسجيل الدولي وذلك فيما عدا أحكام الفقرة (١) من المادة ٢٢ منه .

### الفصل الثاني

#### ملكية الطائرة وإيجارها وحجزها ورهنها

مادة ٢٥ - الطائرة ماله منقول فيما يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة ، ويتم نقل ملكية الطائرة بموجب سند رسمي ، ولا يكون له أي أثر تجاه الغير إلا بعد قيده في السجل المنصوص عليه في المادة ١٨ من هذا القانون .

مادة ٢٦ - لا يجوز التصرف بأية طائرة مسجلة في السجل الوطني لصالح أي أجنبي بما في ذلك البيع والرهن إلا بعد موافقة سلطات الطيران .

مادة ٢٧ - يتم إيجار الطائرة بمقتضى خطي يلتزم بمقتضاه المؤجر بتكثيف المستأجر من الانتفاع بطائرته مع هيئة القيادة أو بدونها ، لرحلة أو أكثر أو لعمل جوي أو لخدمة معينة ، وذلك مقابل أجر ، ولا يعمل بمقتضى إيجار الطائرة إلا بعد موافقة سلطات الطيران .

مادة ٢٨ - يجب على مؤجر الطائرة تسليمها بحالة جيدة صالحة للاستعمال ، وعليه التعميم بصيانتها وإجراء الكشف الفني اللازمة ، بما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٢٩ - مؤجر الطائرة مسؤول عن الأضرار الناتجة عن عيوب الطائرة الموجبة للتعويض إلا إذا أثبت أنه كان يجبل وجودها ولم يكن يملكه معرّفها مع اعتنايه بذلك اهتمام المستثمر العادي ، ولا يدخل ذلك بحق المؤجر في الرجوع على أي شخص مسؤول عن ذلك .

مادة ٣٠ - يجب على مستأجر الطائرة استعمالها وفقاً لأحكامها الفنية ، وإعادتها إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار بحالة جيدة في المكان والزمان المتفق عليهما بما لم يتفق مراحلة على خلاف ذلك ، وعليه وضع الطائرة تحت تصرف المؤجر والجهات المختصة لإجراء الصيانة والكشف الفني اللازمة .

مادة ٣١ - يعتبر مستأجر الطائرة مسؤولاً عن الأخطاء والأضرار الناشئة عن فعل أي عضو من هيئة القيادة .

هكذا من السجل

مادة ٢٢ - لا يحق لاستئجار الطائرة ان يتنازل عن الإيجار لغيره ، أو ان يؤجر الطائرة الا بوافقة المؤجر وسلطات الطيران .

المادة ٢٣ - يبقى مالك الطائرة المؤجر مسؤولاً بالتضامن مع مستأجرها عن الالتزامات القانونية للغاة على عاتق المستأجر ، فيما يتعلق بالطائرة وهيئتها ، عملاً بأحكام هذا القانون . الا انه اذا كان المستأجر مستثمراً وفقاً لأحكام هذا القانون فيكون هو وحده مسؤولاً عن الالتزامات المشار إليها وذلك اعتباراً من تاريخ قيد عقد الإيجار في السجل .

مادة ٢٤ - يتم إيجار سعة الطائرة بمقدار خطي يحتفظ بوجوبه المؤجر بإدارة ملاحته ويلتزم فيه بتعيين المستأجر من الانتفاع بكامل مسعتها أو بجزء منها لرحلة أو أكثر أو لعمل جوي أو لخدمة معينة ، وذلك مقابل أجر أو مكافأة .

مادة ٢٥ - يجب على مؤجر السعة ، بالم يتفق صراحة على خلاف ذلك ، ان يضع تحت تصرف المستأجر في المطار المعين سعة الطائرة أو الجزء المتفق عليه منها ، على ان تكون تلك الطائرات من طراز الطائرات المتفق عليه وبحالة جيدة وصالحة للملاحة مع تامين الخدمات التفتيشية وراشيتها .

مادة ٢٦ - مع مراعاة احكام المادة ١٢٢ من هذا القانون يجوز المؤجر سعة الطائرة في حالة نقل اشخاص او بضائع بالطائرة المؤجرة ، ان يحتفظ لنفسه حق اصدار وثائق النقل باسمه .

مادة ٢٧ - مؤجر سعة الطائرة مسؤول تجاه المستأجر عن الاضرار الناجمة عن ميوب الطائرة او عن خطأ قائدها او باقي اعضاء هيئة قيادتها .

المادة ٢٨ - لا يجوز لمؤسسات النقل الجوي الاجنبية تشغيل طائرات مستأجرة من غير جنسيتها في اغراض تجارية من وإلى وعبر المملكة الا بعد تومر الشروط التي تقرها سلطات الطيران .

مادة ٢٩ - مع مراعاة احكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها المملكة تلتزم الاحكام الواردة في هذا الفصل فيما يتعلق بالحجز على الطائرات .

مادة ١٠ - ١ - لا يجوز ايقاع الحجز التحفظي على :  
الفصل فيما يتعلق بالحجز على الطائرات .  
١ - طائرات الدولة .

٢ - الطائرات المستخدمة فعلياً وبصفة مطلقة على خط جوي منتظم والملازمت الاحتمالية لها .

٣ - أي طائرة بخصصة لنقل الاشخاص أو الاموال مقابل أجر أو مكافأة فيما اذا كانت على وشك الرحلة لئلا هذا النقل لا في الحالة التي يتعلق فيها الامر بدين تم التنازل عليه بشأن الرحلة وتكون الطائرة على وشك القيام بها أو بدعوى نشأت خلالها .

ب - لا تسري احكام هذه المادة على الحجز التحفظي الذي يوقعه الملك الذي يقد حيازة طائرته يعمل غير مشروع .

مادة ٤١ - لا يجوز اجراء الحجز التنفيذي على طائرتين استحق اداؤه على مالكها الا بعد استنفاد جميع اجراءات الحجز التنفيذي على اموال الدين الاخرى الموجودة في المملكة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بالدين .

مادة ٤٢ - ١ - لا تسري احكام المادتين ١٠ و ١١ على الاجراءات التحفظية الخاصة بدعوى الانلاس والدماء المتعلقة بدين حكومي ، ولا على الاجراءات التحفظية التي تتخذ عند مخالفة الانظمة الجبركية ، أو قانون المعونات والقوانين والانظمة المتعلقة بالامن العام .

مادة ٤٣ - بالرغم من القواعد العامة المطبقة بشأن الحجز على الاموال المنقولة يسجل الحجز في سجل الطائرات .

مادة ٤٤ - يفصل بصفة مستعجلة في المنازعات المتعلقة بالحجز على الطائرات .

### الفصل الثالث

#### صلاحية الطائرات للطيران وصناعة الطائرات

مادة ٥ - ١ - لا يجوز لأي طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والنفاذ الذي يطولها ما لم تكن لديها شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول صادرة من او معتمدة من السلطات المختصة بدولة التسجيل طبقاً للقوانين والقواعد والانظمة المعمول بها لديها . ويشترط ان تلتزم بها محتوية شهادة الصلاحية من شروط وقيد ويستثنى من ذلك الطائرات المسجلة في المملكة والتي تطلق في اقليم المملكة والنفاذ الذي يطولها فقط بقصد التجربة أو الفحص أو أي عملية أخرى تتعلق بألية الطائرة وفقاً للشروط والقيود التي تقرها سلطات الطيران المدني .

ب - تصدر سلطات الطيران المدني شهادة الصلاحية وفقاً لنظام خاص ويجوز لها ان تعتمد شهادة صلاحية الطيران الصادرة عن اي دولة أخرى . كما يجوز لها ان تضع لئلا هذه الشهادة أي اشتراطات أو قيود اضافية قبل اعتمادها .

ج - لسلطات الطيران المدني ، اذا تبين له ان سلامة اية طائرة مسجلة في المملكة او عدم صلاحية طرازها للطيران ، ان توفسف او تسحب شهادة صلاحيتها للطيران ، ولها ان تخضع الطائرة لكشف فني ، وان لا تسحب طرازها الا بعد اتخاذ التدابير الكفيلة بسلامة طرازها .

مادة ١٦ - ١ - لا يجوز استئجار أي طائرة مسجلة في المملكة ان يقوم بتشغيلها في النقل الجوي التجاري أو الاعمال الجوية لها بصيانة الطائرات في ذلك محركها وما بها من معدات واجهزة لاسلكية طبقاً لدليل صيانة متعددة سلطات الطيران المدني .

ب - تعتمد سلطات الطيران المدني المؤسسات الوطنية أو الاجنبية التي تقوم بصيانة وعمره الطائرات المسجلة في المملكة .

ج - على قائد أي طائرة مسجلة في المملكة ان يرحل في رحلات نقل جوي تجاري او عمل جوي ان يكون في السجل الفني للطائرة البيانات التالية :

- ١ - وقت بدء الرحلة ووقت انتهائها .
- ٢ - المعلومات عن أي عيب فني او عطل في أي جزء من الطائرة او أي من معداتها يحدث أثناء الرحلة واذا لم يحدث او لاحظ مثل هذا العيب او العطل فعليه تدوين ما يبيد ذلك في السجل . وعلى قائد الطائرة ان يوقع على مثل هذه البيانات ويؤرخها .
- د - يحتفظ بالسجل الفني بالطائرة ، كما يحتفظ بصورة مما يدون به في مقر ادارة المستشر .
- هـ - على مستئجر أي طائرة مسجلة في المملكة ان يحتفظ بوثائق الصيانة لفترة لا تقل عن سنتين بعد انتهاء مدة سريان مفعولها لسلطة الطيران ان تطلب الاحتفاظ بها لمدة اطول .

مادة ٤٧ - ١ - يجب تجهيز كل طائرة مسجلة في المملكة بالاجهزة والمعدات المنصوص عليها في ملحق اتفاقية شيكاغو المعمول بها في المملكة .

ب - لسلطات الطيران المدني ان تقرر تركيب اية اجهزة او معدات اضافية او خاصة في أي طائرة مسجلة في المملكة شريطة ان لا تتعارض مع متطلبات البحث والانتفاذ .

ج - يتم تركيب الاجهزة والمعدات المقررة في الطائرة بحيث يمكن استبدالها بسهولة ، كما ويجب صيانتها وضبطها بحيث تكون معدة وصالحة للاستعمال .

د - يجب اظهار اماكن معدات الطوارئ في كل طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري ، وذلك باستخدام علامات واضحة ، وعلى وجه الخصوص يجب الاعلان بطريقة ظاهرة عن اماكن عوالمات النجاة وطريقة استعمالها وذلك في كل حجرة للركاب .

هـ - يجب ان يراعى عند تركيب أو حيازة اجهزة او معدات في الطائرة الا تكون مصدر خلل أو على صلاحية الطائرة ، وان لا تؤثر على اداء أي من الاجهزة او المعدات اللازمة لسلامتها .

هكذا من الأجل

مادة ٤٨ - ١ - يجب الاحتفاظ بالسجلات التالية لكل طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري أو الأعمال الجوية :

١. سجل الطائرة .
٢. سجل المحرك .
٣. سجل المروحة متغيرة الخطوة .

ب - يجب تدوين البيانات التي تحددها سلطات الطيران المدني في أي من السجلات الفنية للطائرة بمجرد ما تصبح الظروف بذلك بعد اتمام العمل الذي تتعلق به هذه البيانات على ألا تزيد على سبعة أيام من تاريخ اتمام العمل .

ج - عند تدوين تلك البيانات في أي من السجلات الفنية للطائرة تجوز الإشارة إلى أي وثائق ومستندات أخرى ، وفي هذه الحالة تعتبر مثل هذه الوثائق أو المستندات جزءاً من هذا السجل .

د - يكون مستنشر الطائرة مسؤولاً عن الاحتفاظ بالسجلات الفنية للطائرة لفترة لا تقل عن سنتين من تاريخ التوقف نهائياً عن استعمال مثل هذه الطائرة أو المحرك أو المروحة حسبما تكون الحالة .

مادة ٤٩ - ١ - يجب أن يتم وزن كل طائرة تصدر أو تعتمد لها سلطات الطيران المدني شهادة صلاحية للطيران ، وأن يحدد مركز ثقلها كل فترة من الزمن في الأحوال وبالطريقة التي تحددها هذه السلطات .

ب - على المستنشر أن يقوم باعداد جدول تحميل للطائرة بعد وزنها وذلك وفقاً لما تحدده سلطات الطيران المدني ، ويحفظ بجدول تحميل الطائرة لمدة لا تقل عن ستة أشهر على تاريخ الوزن التالي للطائرة وتحديد مركز ثقلها .

مادة ٥٠ - ١ - لا يجوز صنع أي طائرة أو جزء منها في المملكة دون الحصول على ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني ، وذلك وفقاً للأنظمة التي توضع لهذا الغرض .

ب - على المصانع تقديم الخرائط والتصاميم وإجراء التجارب والتجديد بكافة أنواع الرقابة المفروضة .

ج - تخضع الطائرة المصنعة أو أي جزء منها لمعاينة دورية للثبوت من صلاحيتها للطيران بصورة دائمة ، كما تخضع لمعاينة استثنائية عند الضرورة .

د - يتحمل صانع الطائرة التفتتات الناتجة من المراقبة والمعاينة .

هـ - لا تتحمل الدولة أي مسؤولية قد تنتج من الأضرار التي تصاب بها الطائرة أو الغير من جراء القيام بعمليات المراقبة والمعاينة .

مادة ٥١ - سلطات الطيران المدني أن تقوم أو تطلب القيام بالتفتيش أو إجراء اختبارات ، أو بطيران لغرض التجربة ، حيثما يترأى لها ذلك للتحقق من صلاحية الطائرة أو أي من أجزائها أو معداتها أو مكوناتها ، ويكون لمل هذه السلطات الحق في الدخول إلى أي مكان في أي وقت مباشرة أي من هذه الأعمال ولها إصدار التعليمات الخاصة بهذه الأعمال .

#### الفصل الرابع الوثائق والسجلات

مادة ٥٢ - ١ - لا يجوز لأي طائرة أن تعمل في إقليم المملكة والفضاء الذي يملؤه إلا إذا كانت تحمل الوثائق والسجلات الواجب حملها بموجب قوانين وأنظمة الدولة المسجلة فيها الطائرة وأي وثائق أو سجلات أخرى تحددها السلطات المختصة في تلك الدولة .

ب - لا يجوز لأي طائرة مسجلة في المملكة أن تبدأ أي رحلة بام تحمل الوثائق والسجلات المرفقة في المادة التالية ويستثنى من ذلك الرحلات التي تبدأ وتنتهي في نفس المطار بالمملكة دون أن تبر الطائرة خلالها فوق إقليم أي دولة أخرى ، وفي هذه الحالة يجوز الاحتفاظ بالوثائق والسجلات المقررة بالمطار بدلاً من حملها بالطائرة .

مادة ٥٢ - ٢ - تكون الوثائق والسجلات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السابقة كما يلي : -

الرحلات الدولية :

- أ - شهادة تسجيل الطائرة .
- ب - شهادة صلاحية الطائرة للطيران .
- ج - إجازات أعضاء طاقم الطائرة .
- د - سجل رحلات الطائرة أو الإقرار العام الخاص بالرحلة .
- هـ - رخصة محطة لاسلكي الطائرة .

و - أدلة التشغيل . وثائق الصيانة بالنسبة لعمليات النقل الجوي التجاري أو الأعمال الجوية .

ز - قائمة بسخنة البضائع والبريد وأقرار بكل التصفيات الخاصة بها . إذا كانت الطائرة تحمل بضائع وبريد .

ح - كشف الصولة وتوزيعها إذا كانت الطائرة قائمة بعملية نقل جوي تجاري .

ط - صور مصدقة عن وثائق التأهيل المقررة

ي - أي وثائق أخرى تحددها سلطات الطيران المدني .

الرحلات الداخلية :

تحدد سلطات الطيران المدني الوثائق والسجلات التي يجب أن يحملها الطائرة في الرحلات الداخلية ، ولها إعطاء الطائرات التي تطير بقصد التجربة الفنية أو التعليم من حل أي من هذه الوثائق أو السجلات .

مادة ٥٢ - ٢ - يجب على المستنشر أو على قائد الطائرة أو أي شخص مختص أن يقدم لسلطات الطيران المدني عند الطلب وفي أقرب فرصة يمكنه أي وثائق أو بيانات أو سجلات مكررة بمقتضى هذا القانون أو تلك التي تحددها السلطات المذكورة .

مادة ٥٣ - على كل مالك أو مستنشر لطائرة يتوقف عن استعمالها أو استئجارها أن يستنر في الاحتفاظ بالوثائق والسجلات الخاصة بها وكذلك سجلات أعضاء هيئة القيادة ، مع مراعاة ما يلي :

أ - إذا انتقل استئجار الطائرة إلى شخص آخر ، وظلت الطائرة مسجلة في المملكة ، يكون على المستنشر الأول أن يسلم المستنشر الثاني وثائق صيانة الطائرة وسجلاتها ، ويرسل سجل تحميلها وما قد يكون محفوظاً به من تسجيلات سجلت بواسطة أجهزة الطائرة .

ب - إذا رغب محرك أو مروحة من طائر مركب أي منها في طائرة أخرى مسجلة في المملكة ومستنشر من قبل شخص آخر فعلى مستنشر الطائرة الأولى أن يقوم بتسليم مستنشر الطائرة الثانية السجل الخاص بذلك المحرك أو تلك المروحة .

ج - إذا انتقل عضو في هيئة قيادة الطائرة مسجلة في المملكة من العمل مع مستنشر إلى العمل مع مستنشر آخر ، فعلى المستنشر الأول أن يسلم المستنشر الثاني السجلات الخاصة بذلك العضو .

هكذا من الأهل



مادة ٥٦ - إذا تقرر إلغاء أو إيقاف أي شهادة أو إجازة أو اعتماد أو تصريح أو أي وثيقة أخرى أصدرتها سلطات الطيران المدني ، فعليه أن يصدر له أن يسلمها إلى هذه السلطات عند الطلب .

مادة ٥٧ - ١ - يحظر على أي شخص ارتكاب أي عمل من الأعمال التالية : -

- ١ - استعمال أي شهادة أو إجازة أو اعتماد أو تصريح أو أي وثيقة أخرى أصدرتها سلطات الطيران المدني ، ويكون قد تقرر إلغاؤها أو إيقافها أو تعديلها أو عدم إعطائها حائزها لها .
- ٢ - إعاقة أي شهادة أو إجازة أو اعتماد أو تصريح أو أي وثيقة أخرى أصدرتها سلطات الطيران المدني ، أو السماح للغير باستعمالها .
- ٣ - انتحال شخصية أخرى بقصد الحصول على أو تجديد أو تعديل أي شهادة أو إجازة أو تصريح أو أي وثيقة أخرى سواء لنفسه أو لغيره .
- ٤ - القيام أو المشاركة في اتلاف أو تشويه أي سجل أو وثيقة تقرر استعمالها بموجب أحكام هذا القانون ، أو تعديل أو حذف أي من البيانات التي تحتوي عليها ، أو إدخال أي بيانات كاذبة عليها .
- ٥ - حذف أية بيانات من كشف الحولة أو إدخال بيانات غير صحيحة عليه سواء كان ذلك من عمد أو عن أفعال .
- ب - لا يجوز لأي شخص أن يصدر أي شهادة أو إجازة أو رخصة ما لم يكن قد خول الصلاحية التي تسمح بذلك ، وطبقا للشروط المقررة في هذا الشأن .
- ج - يجب كتابة جميع البيانات في أي وثيقة أو سجل بالجبر أو بمادة أخرى يصعب محوها .

#### الفصل الخامس العمليات الجوية وقواعد الجو

مادة ٥٨ - المستثمر أو من ينوب عنه مسؤول عن مراقبة عمليات الطيران الخاصة بطائرته وفقا لاحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب .

مادة ٥٩ - يعين المستثمر أحد الطيارين قائدا للطائرة ، قبل القيام بأي رحلة نقل جوي تجاري يكون مسؤولا عن سلامة الطائرة ، وعلى الركاب تنفيذ أوامر وتعليماته المتعلقة بسلامة الطائرة وما عليها من الأشخاص وأموال وتأمينها لسلامة وانتظام الملاحة الجوية .

مادة ٦٠ - على كل عضو من أعضاء هيئة قيادة الطائرة أن يبقى في مكانه المحدد في الحالات التالية :

- ١ - أثناء عمليات الاتصال والهبوط .
  - ب - أثناء الطيران ، إلا عند الضرورة .
- وعلى كل عضو من أعضاء هيئة القيادة أن يمتنع حزام المقعد مربوطا حوله طوال وجوده في مكانه .
- مادة ٦١ - لا يجوز لأي شخص أن يستعمل أجهزة الطائرة أثناء طيرانها إلا إذا كان طيارا مؤهلا وكفيا من قبل المستثمر بذلك .

مادة ٦٢ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يدخل غرفة قيادة الطائرة إلا إذا كان عضوا من أعضاء طاقمها ، أو ممتشا أو مراقبا معينا من قبل سلطات الطيران المدني أو شخصا كفيا من المستثمر أو سلطات الطيران المدني بالقيام بعمل محدد أثناء الرحلة ، ويشترط في الحالة الأخيرة إغلام قائد الطائرة ، ولا يجد ذلك في حال من سلطة قائد الطائرة في أحوال الطوارئ من أن يمنع أي شخص من دخول غرفة القيادة أو أن يخرج أي شخص منها إذا رأى أن سلامة الطائرة تتطلب ذلك .

ب - يجب أن يكون لكل شخص مخرج لم يدخل غرفة القيادة بقصد من مقاعد الركاب ، إلا إذا كان له مقعد في غرفة القيادة وأن لا يتجاوز عدد الأشخاص الموجودين بغرفة القيادة أثناء الارتفاع والهبوط عدد المقاعد المحددة في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

مادة ٦٣ - إذا صادف قائد الطائرة أثناء طيرانه أي أحوال جوية غير طبيعية أو لاحظ أداء غير طبيعي لمساعدات الملاحة الجوية بما قد يشكل خطورة على الطيران ، فعليه أن يبلغ وحدة خدمات الحركة الجوية المختصة عن مثل هذه الأحوال ، كما أن عليه أن يخطر عن أي أحوال أخرى قد تشكل خطرا على السلامة العامة للطيران .

مادة ٦٤ -

١ - على المستثمر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإرشاد ركاب الطائرة عن مواقع وطرق استعمال أجهزة المقاعد ومنازل الطوارئ ، والطواقم النجاة وأجهزة الأكسجين وتجهيزات الطوارئ الأخرى المعدة للاستعمال الشخصي أو الجماعي .

ب - في حالة الطوارئ أثناء الطيران ، يجب إرشاد الركاب إلى إجراءات الطوارئ التي تتطلبها الحالة .

مادة ٦٥ - ١ - يجوز للمستثمر أن يسمح لأي شخص بركوب الطائرة إذا كانت تبدو عليه أعراض السكر .

مادة ٦٦ -

١ - لا يجوز لأي شخص على متن الطائرة أن يحمل بدون تصريح سلاحا أو مواد قابلة للاشتعال أو أية مواد أخرى يمكن استعمالها في أي عمل من أعمال التخريب أو العنف أو التهديد أثناء الرحلة .

ب - إذا ما تطلب الأمر نقل سلاح خال من الذخيرة أو أية مواد قابلة للاشتعال أو أية مواد أخرى يمكن استعمالها في أي عمل من أعمال التخريب أو العنف أو التهديد ، يجب على حائزها تسليمها إلى ممثل المستثمر قبل دخولها الطائرة ، وتوضع مثل هذه الأسلحة أو المواد في مكان بالطائرة لا يمكن الوصول إليه وتسلم إلى قائم بتسليمها بعد انتهاء الرحلة .

مادة ٦٧ - على المستثمر ألا يسمح بتحميل الطائرة الانحناءات أو إرشاد شخص بحرب قام المستثمر بتزويده بمعلومات وتعليمات كتابية كافية بخصوص توزيع الحمولات وتثبيتها وتأمينها بحيث يضمن ما يلي :

١ - أن يتم نقل الحمولات بأمان طسوال الرحلة .

ب - تنفيذ الأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن بما في ذلك أي شروط يكون منصوصا عليها في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

مادة ٦٨ - تضع سلطات الطيران المدني قواعد الجو والأنظمة المتعلقة بتطبيق الطائرات والملاحة الجوية وحماية الأشخاص والممتلكات على السطح (الأرض) واستعمال الفضاء الجوي للملكة ، بعد التشاور مع الجهات المختصة .

مادة ٦٩ - قائد الطائرة مسؤول مباشرة عن قيادته طبقا لقواعد الجو المعمول بها ويجوز له أن يحدد عنها في الأحوال التي يصبح فيها ذلك ممكنا حرصا على السلامة ، وعليه في هذه الأحوال أن يخطر السلطات المختصة فور السماح للحالة ذلك .

مادة ٧٠ - تحدد سلطات الطيران المدني طرق خدمات الحركة الجوية التي يجب أن تسلكها الطائرات عند دخول إقليم المملكة أو الخروج منه أو الطيران في الفضاء الجوي الذي يملوه .

مادة ٧١ - يجب على قائد الطائرة التقيد بكافة تصاريح وتعليمات مراقبة الحركة الجوية ولا يجوز له أن يحدد عنها إلا في الحالات الاستثنائية التي تستدعي التصرف الفوري ، وعليه في مثل هذه الحالات أن يخطر وحدة مراقبة الحركة الجوية المختصة بذلك بالتربط برخصة مكنة وأن يحمل إذا ما اقتضى الأمر على تصريح محدد .

مادة ٧٢ - يجب على قائد الطائرة المعللة ضمن حركة المرور أو في جواره ، أن يتقيد بالأنظمة المتعلقة باستعمال المطار وقواعد الحركة الجوية .

هكذا من الأهل



مادة ٧٣ - ١ - لا يجوز لأي طائرة أن تحلق على ارتفاعات تقل عن تلك التي تحددها سلطات الطيران المدني ، إلا في الحالات الاضطرارية أو بتصريح مسبق من هذه السلطات .

ب - فيما عدا متطلبات حالتها الاتصال والهبوط أو تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني ، لا يجوز لأي طائرة أن تحلق فوق مدينة أو مكان مأهول أو مكان اجتناع عام ، إلا على ارتفاع تمكن معه في الحالات الاضطرارية من الهبوط دون الاضرار بالأشخاص والممتلكات على السطح ( الأرض ) .

مادة ٧٤ - ١ - لسلطات الطيران المدني أن تحرم أو تنقذ تحليق الطائرات :

١ - فوق مناطق معينة في المملكة لأسباب عسكرية أو لمتطلبات النظام العام ، أو الأمن العام .

٢ - فوق إقليم المملكة أو أي جزء منه ، نورا ومؤقتا في الأحوال الاستثنائية أو لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن العام .

ب - لسلطات الطيران المدني أن تحدد المناطق الخطرة .

ج - إذا تبين لعائد الطائرة أنه يخطئ فوق منطقة محمية . ويجب عليه أن يعلم وحدة المراقبة الجوية المختصة بذلك نورا ، وعليه اتباع تعليماتها بكل دقة . وإذا تعذر ذلك وجب عليه أن يسارع إلى الهبوط في أقرب مطار في المملكة خارج المنطقة المحمية ، وأن يقدم للسلطات المختصة تقريرا مفصلا عن هذه الواقعة وبرراتها .

د - إذا أذرت السلطات المختصة طائر قسب طيرانها فوق منطقة محمية ، فعليه أن تنفذ نورا التعليمات التي تصدرها لها هذه السلطات ، ولا يتجبر على الهبوط بالقوة بعد إخطارها .

مادة ٧٥ - على قائد أية طائرة مسجلة في المملكة قبل الانطلاق لرحلة معينة القيام بما يلي :

١ - التأكد من إكمال أيام الرحلة بسلام طبقا للقواعد والأنظمة المقررة في هذا الشأن بما في ذلك الإجراءات البديلة إذا ما تعذر إكمال الرحلة وفقا لما هو مقرر لها .

ب - دراسة دقيقة لما يتوفر من التقارير والتنبؤات الجوية السارية .

ج - التأكد من كمية الوقود اللازمة للرحلة .

مادة ٧٦ - ١ - لا يجوز القاء أو رمي أي شيء من الطائرة أثناء طيرانها ، إلا في الحالات الاضطرارية ، أو تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني .

ب - لا يجوز لأي طائرة سحب طائر قسب آخر ، أو أي شيء آخر إلا بتصريح مسبق من سلطات الطيران المدني .

ج - لا يجوز الهبوط بالمظلة دون تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني ، إلا في الحالات الاضطرارية .

د - لا يجوز القيام بطيران يهلواني أو باستعراض أو تشكيل جوي فوق إقليم المملكة إلا بتصريح خطي من سلطات الطيران المدني .

هـ - يحظر التحليق بأعمال أو برمجة .

و - يحظر التحليق على مقربة من طائرة أخرى على وجه يشكل خطر التصادم معها أو تعريض سلامتها للخطر .

ز - يحظر على أي شخص أن يقود طائرة أو أن يعمل كاحد أفراد طاقمها طالما هو تحت تأثير مسكر أو مخدر أو أي مادة أخرى تؤدي إلى إضعاف قدرته على القيام بواجبه على الوجه الأكمل وفي كل الأحوال يحظر عليه تناول أي شيء من ذلك أثناء فترة عمله .

ح - تمنع الطائرات التي تطير بدون طيار من التحليق أو العمل في إقليم المملكة إلا بتصريح خطي مسبق من سلطات الطيران المدني .

ولي جميع الأحوال يجري استعمال الطائرات والطائرات طبقا لقواعد الجو والحركة الجوية المقررة في هذا الشأن .

### الفصل السادس

#### المطارات وحقوق الارتفاق الجوية

مادة ٧٧ - لا يجوز إنشاء واعداد المطارات في المملكة أو استعمالها أو استئجارها إلا بترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وتحدد تلك السلطات أنواع المطارات بما في ذلك المطارات الدولية بالاتفاق مع السلطات المختصة الأخرى .

مادة ٧٨ - تعتبر جميع المطارات والمنشآت والمباني والأسلاك والأجهزة والمعدات والمباني الاسلكية والسلكية والمطارات التابعة لسلطات الطيران المدني من المرافق العامة ، وتولى سلطات الطيران المدني إدارتها وتشغيلها والإشراف عليها ووضع أنظمة العمل بها .

مادة ٧٩ - تشرف سلطات الطيران المدني على جميع العاملين في المطارات إما كانت الجهة التي يبعونها ، وذلك في كل الأمور التي تكل عدم الإخلال بالنظام أو التعليمات الخاصة بتلك المطارات وسير العمل فيها . وتولى في سبيل ذلك التحقيق في المخالفات مباشرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

مادة ٨٠ - تقوم سلطات الطيران المدني بالاشتراك مع سلطات المختصة الأخرى بوضع الأنظمة والتعليمات واتخاذ ما تراه ضروريا لحفظ الأمن بمطارات المملكة ، وضمان سلامة الطائرات والمساعدات الملاحة ، ولها في سبيل ذلك أن تقوم بالاتي :

١ - تنقيد أو منع دخول الأفراد غير مصرح المنطق في المطارات .

ب - التحقق من شخصية الأفراد والمركبات التي تدخل المطار ورايتهم واستجواب من تشك في أمره وتنقيشه إذا ما تطلب الأمر ذلك .

ج - تنقيش أي راكب تشبه في حمله أسلحة أو مواد قابلة للاشتعال أو أي مواد أخرى يمكن استعمالها في أي عمل من أعمال التخريب أو العنف أو التهديد أثناء الرحلة .

مادة ٨١ - ١ - تستعمل الطائرات المطارات المعن منها وعليها براءة القوانين والقواعد والأنظمة الخاصة بذلك ، ولا يجوز الهبوط في غير هذه المطارات إلا في الحالات الاضطرارية أو بتصريح مسبق من سلطات الطيران المدني .

ب - على كل طائرة داخلية إلى الفضاء الذي يملأ إقليم المملكة أن تهبط في مطار دولي معان عنه في المملكة ، إلا إذا كان مصرحا لها بالمرور دون الهبوط .

ويجوز بتصريح من سلطات الطيران المدني إعفاء بعض الطائرات بسبب طبيعة عملياتها أو لاعتبارات أخرى من التقيد بذلك ، على أن يحدد في هذا التصريح مطار الهبوط والانطلاق والطريق والإشارات الواجب اتباعها .

ج - إذا اضطرت طائرة داخلية إلى إقليم المملكة أو خارجه منه أو عبارة في الفضاء الجوي الذي يملأه الهبوط خارج المطارات الدولية في المملكة ، فإنه يتعين على قائدها أن يخطر نورا أقرب سلطة محلية ، وأن يقدم سجل رحلات الطائرة أو الأوامر العام أو أي مستند آخر عند طلبه ، وفي هذه الحالة يحظر إقلاع الطائرة أو نقل حمولتها أو مخادرة ركبها للكان الذي هبطت فيه قبل الحصول على تصريح من سلطات الطيران المدني واتخاذ الإجراءات المقررة .

مادة ٨٢ - تنشأ حقوق ارتفاق خاصة تسمى حقوق ارتفاق جوية لتأمين سلامة الملاحة الجوية وحسن عمل أجهزةتها :

١ - بمنع إقلاع وإزالة أي مباني ومنشآت أو أغراس أو أية عوائق مما كان نوعها وذلك في المناطق المجاورة للمطارات ومنشآت الأجهزة الملاحة .

ب - بمد أو تثبيت الأسلاك إما كان نوعها .

ج - بوضع علامات للإرشاد من العوائق التي تشكل خطرا على سلامة الملاحة الجوية .

هكذا من الأهل

مادة ٨٢ - تحدد سلطات الطيران المدني نطاق ومدى حقوق الارتفاق الجوية والمناطق التي تفرض فيها ونفا لما تقرره على ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية وأحدى الصحف المحلية، على أن تقوم السلطات بصرف تموين عادل مقابل فرض حقوق الارتفاق الجوية للمنتشرين.

مادة ٨٤ - لا يجوز تشييد أي بناء أو اقلية أية عوائق في المناطق المشمولة بحقوق الارتفاق الجوية، أو إجراء أي تغيير في طبيعة أو وجهة استعمال الأراضي الخاضعة للارتفاق إلا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وحسب الشروط المقررة.

مادة ٨٥ - ١ - لا يجوز إنشاء أي منارة ضوئية أو لاسلكية إلا بعد موافقة سلطات الطيران المدني.  
ب - لسلطات الطيران المدني إزالة أو تعديل جهاز ضوئي قد يحدث التباس مع الأجهزة الضوئية المساعدة للملاحة الجوية، كما له فرض القيد اللازمة على المنشآت التي يتساعد منها دخان أو أي مادة من شأنها أن تؤثر على الرؤية في جوار المطارات أو على تايين سلامة الملاحة الجوية.

ج - على كل من يملك أو يستعمل تجهيزات كهربائية أو منشآت معنوية ثابتة أو متحركة، من شأنها أن تحدث تدخلا يعرقل عمل الأجهزة اللاسلكية أو الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية، أن يتخذ بالتدابير التي تعينها له سلطات الطيران المدني لإزالة هذا التدخل.

مادة ٨٦ - ١ - تحدد سلطات الطيران المدني الرسوم المستحقة بمقابل استعمال المطارات المعدة للاستعمال العام، أو اشغال جزء منها وكذلك مقابل تسهيلات الملاحة الجوية وأي خدمات أخرى تقدمها سلطات الطيران المدني بموجب أنظمة تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

ب - تحدد الأنظمة المشار إليها في الفقرة ١، من هذه المادة حالات الإعفاء والتخفيض من الرسوم المقررة.

### الفصل السابع

#### طائفة الطائرة والإجازات

مادة ٨٧ - يشترط نعين يعمل عضوا في هيئة قيادة أي طائرة مسجلة في المملكة أن يكون حائزا على إجازة سارية المفعول تخوله الحق في القيام بأوامره صادرة عن سلطات الطيران المدني أو معتمدة منه.

مادة ٨٨ - يشترط نعين يعمل عضوا في هيئة قيادة أي طائرة تعمل في إقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يملوه أن يكون حائزا على إجازة سارية المفعول طبقا للقوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها لدى دولة التسجيل.

مادة ٨٩ - ١ - تقوم سلطات الطيران المدني بإصدار إجازات الطيران والإجازات الفنية الأخرى المتعلقة بجميع أعمال خدمات الطيران المدني ولها أن تضع شروط إصدارها أو اعتمادها أو تجديدها، على ألا تقل هذه الشروط بأي حال من المستويات المقر دوليا.

ب - لسلطات الطيران المدني سحب أو إبقاء الإجازات المذكورة في الفقرة السابقة بعد أن تتأكد من أن طالب الإجازة يؤهل من حيث الخبرة والمهارة والسن والمستوى الصحي لأداء الأعمال التي تخوله الإجازة حق القيام بها، ولها أن تقوم تحقيقا لذلك، بإجراء الاختبارات النظرية والعملية التي تقررها في هذا الشأن.

ج - لسلطات الطيران المدني الحق في مصادار أو تجديد أو تجديد مفعول أي إجازة، كما لها الحق في سحبها أو إيقافها بعد إصدارها وذلك إذا ما تبين لها أن طالب هذه الإجازة أو حائزا دون المستوى المطلوب، أو إذا خالف أي من أحكام هذا القانون.

د - لا يجوز لحائز أي إجازة أن يستمر في أداء الأعمال التي تخوله حق القيام بها إذا ما علم أو توهم لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن حالته الصحية لا تجعله صالحا للقيام بهذه الأعمال سواء بصفة مؤقتة أو دائمة.

هـ - معبر إجازة الطيران موقوفة إذا ما أصاب حائزها .

١ - جرح يعمته عن أداء العمل التي تخوله الإجازة حق القيام بها، أو  
٢ - مرض يمنعه من أداء الأعمال التي تخوله الإجازة حق القيام بها لمدة عشرين يوما متوالياً وعلى حائز الإجازة أو المستثمر في مثل هذه الأحوال أن يخضع لسلطات الطيران المدني كتابة بذلك لإخذ الإجراءات اللازمة لإعادة الكشف الطبي المقرر للإجازة التي يحملها.

مادة ٩٠ - يجوز لغز حائز الإجازة المطلوبة أن يعمل كطيار في طائرة مسجلة في المملكة لطفي التعريب، أو أن يتم اختبار لغرض الحصول على إجازة طيران أو تجديدها أو تجديد مفعولها، بشرط أن يكون قائد الطائرة حائزا للإجازة المطلوبة، وأن لا يوجد بالطائرة أثناء ذلك إلا:

أ - شخص يعمل كأحد أعضاء هيئة قيادة الطائرة، أو  
ب - مراقب أو مفتش أو ممتحن أو أي شخص آخر تمتعه سلطات الطيران المدني .  
يعني اصطلاح ( الإجازة المطلوبة ) الوارد في هذه المادة الإجازات والمؤهلات التي تخول حائزا الحق في أداء الأعمال التي سيفوقها على هذه الطائرة في هذه الرحلة.

مادة ٩١ - ١ - تصدر سلطات الطيران المدني إجازات صيانة هيكل الطائرات ومحركاتها ووحداتها وإجهزتها اللاسلكية أو أي جزء منها.

ب - على المتقدم للحصول على أي من هذه الإجازات أن يثبت لهذه السلطات حصوله على المؤهلات الدراسية والطبية المقررة وتوافر المعرفة والخبرة اللازمين، كما أن عليه أن يجاز الامتحانات والاختبارات التي يقررها السلطات المذكورة.

ج - تحدد سلطات الطيران المدني الحقوق التي تخولها كل إجازة لحائزها. وتضمن الإجازات المشار إليها صلاحيات حائز الإجازة بالنسبة لإصدار وثائق الصيانة المختلفة، مع تعيين طرازات الطائرات والإجهزة والمعدات المنطقة بها تلك الصلاحيات.

د - تحدد سلطات الطيران المدني شروط إصدار وتجديد وسريان مفعول الإجازات المشار إليها.

هـ - لسلطات الطيران المدني أن تعتمد أي إجازة صيانة طائرات ومحركاتها ووحدات وإجهزتها لاسلكية صادرة عن دول أجنبية ويجوز هذا الاعتماد مقيدا بشروط تقررها هذه السلطات.

مادة ٩٢ - على كل عضو في هيئة قيادة طائرة مسجلة في المملكة، وكل شخص يقوم بالطيران لغرض التأهيل سواء لتعليم الطيران أو إتمام اختباراته أو لاستصدار إحدى إجازاته، أو تجديدها أن يحتفظ بسجل طيران شخصي، ويجب أن يتم اعتماد السجل وما يدون فيه من بيانات من سلطات الطيران المدني، كما ويجب أن يحتفظ بالطائرة لا تقل عن سنتين بعد تاريخ آخر تدوين به.

مادة ٩٣ - ١ - لسلطات الطيران المدني أن تقرر بالنسبة لجميع أو بعض الرحلات إضافة عضو أو أكثر في هيئة القيادة علاوة على التشكيل المقرر في شهادة صلاحية الطائرة للطيران.  
ب - لا يجوز لأي عضو من أعضاء هيئة قيادة الطائرة أن يقوم في نفس الرحلة بأواجبات عضوين أو أكثر من أعضاء هيئة القيادة.

ج - لسلطات الطيران المدني أن تقرر وجود مضيفين جويين بالطائرة بحددهم بتعليمات تصدرها هذه السلطات وذلك للقيام بأعمال متعلقة بسلامة وخدمة الركاب.

مادة ٩٤ - على المستثمر أن يضع برنامج تدريب أولي ودوري لأعضاء طاقم الطائرة وللمرسلين الجويين بها ضمن قيام كل منهم بأواجباته على الوجه الصحيح ويجب أن تعتمد هذه البرامج من سلطات الطيران المدني.

مادة ٩٥ - تضع سلطات الطيران المدني الأنظمة والتعليمات التي تحددها فيها أوقات الطيران وتترات الراحة لأعضاء طاقم الطائرة.

مادة ٩٦ - على المستثمر أن يحتفظ لكل عضو من أعضاء طاقم الطائرة بسجل كامل وفعال وموضح فيه أوقات الطيران وفترات العمل وفقا للأنظمة والتعليمات التي تضعها سلطات الطيران المدني، على أن يتم الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا بعد انتهاء فترة عمل الطيران لكل عضو من أعضاء طاقم الطائرة.

هكذا من الأصيل

مادة ٩٧ - لا يجوز لأي شخص أن يدرّب شخصا آخر على الطيران لغرض اعداده للحصول على اجازة طيران أو إحدى مؤهلاته ، ما لم يكن القاصم بالتدريب حاصلًا على اجازة سارية المفعول صادرة أو معتمدة من سلطات الطيران الذي تخوله العمل ككلاء للطائرة لأغراض التدريب والأحوال التي يقوم بالتدريب فيها .

مادة ٩٨ - ١ - لا يجوز لأي معهد أو نادي أو أي جهة أخرى مزاولة تعليم الطيران أو التدريب على فنونه أو ممارسة أي نشاط جوي آخر إلا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني ويحق لهذه السلطات سحب هذا الترخيص في حالة مخالفة شروطه أو مخالفة القوانين والأنظمة المعمول بها .

ب - تصدر سلطات الطيران المدني التنظيمات واللوائح المتعلقة بكيفية مزاولة معاهد و نوادي الطيران لأنشطتها .

#### القسم الثالث

#### النقل الجوي

#### الفصل الأول

#### القوانين والأنظمة الواجبة التطبيق ومجال تطبيقها

مادة ٩٩ - على مستثمر أي طائرة مسجلة في المملكة تعمل في النقل الجوي التجاري أن يراعي في تشغيلها ما يلي : -

- بالتنسبة للتشغيل في إقليم المملكة والقضاء الذي يملوه ، تطبيق القوانين والأنظمة الوطنية بالإضافة إلى أحكام اتفاقية شيكاغو وملاحقها المعمول بها في المملكة .
- ب - بالنسبة للتشغيل فوق المائي البحار ، تطبق أحكام اتفاقية شيكاغو وملاحقها إلا إذا كانت أي من المواد الواردة في هذا الباب أكثر تفصيلا وأحكامها فتكون أولى بالتطبيق .
- ج - بالنسبة للتشغيل في إقليم دولة أجنبية والقضاء الجوي الذي يملوه تطبق قوانين وأنظمة الحركة الجوية المعمول بها في تلك الدولة إلا إذا كانت أي من المواد الواردة في هذا الباب أكثر تفصيلا وأحكامها فتكون الأولى بالتطبيق إذا كانت لا تتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها في تلك الدولة .

مادة ١٠٠ - ١ - تطبق أحكام هذا الباب في الأحوال التالية :

- ١ - عمليات النقل الجوي التجاري الداخلي والدولي ، المنتظم وغير المنتظم التي يقوم بها مستثمر طائرة مسجلة في المملكة بناء على ترخيص من سلطات الطيران المدني يخوله حق التمام بمثل هذه العمليات .
- ب - أي شخص يستخدم مستثمر يقوم بأي من عمليات النقل الجوي التجاري المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .
- ج - أي شخص على متن طائرة تعمل في أي من العمليات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ١٠١ - ١ - لسلطات الطيران المدني حق الدخول في أي وقت إلى أي مكان يتبع المستثمر للتفتيش ومراقبة تنفيذ مواصفات التشغيل والقوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية والدولية المعمول بها في المملكة ، ويكون لهذه السلطات الحق في إيقاف أي رحلة أو حيازة أي طائرة إذا ما رأته أن مستوى تشغيله دون المستوى المقرر .

#### الفصل الثاني

#### مواصفات التشغيل والرحلات التمهيدية

مادة ١٠٢ - ١ - لا يجوز للمستثمر أن يبدأ في تشغيل طائرته إلا بعد الحصول على مواصفات تشغيل معتمدة من سلطات الطيران المدني وتحتوي هذه المواصفات على البنود التالية :

- ١ - الخطوط الجوية المصرح بها والطائرات المستخدمة في كل منها .
- ٢ - الطائرات الأصلية والبدلية المصرح بها .
- ٣ - الطريق الواجب اتباعه لكل خط جوي مصرح له .
- ٤ - الحد الأدنى من كمية الوقود اللازم لكل رحلة .
- ٥ - الحد الأقصى من الوزن المسموح للطائرة عند الإقلاع والهبوط في كل من المحطات المستعملة .
- ٦ - الحد الأدنى للأجهزة اللاسلكية والملاحية الواجب تجهيز الطائرة بها .
- ٧ - الحدود الدنيا للطقس لكل من المحطات المستعملة .
- ٨ - تشكيل هيئة قيادة كل طراز من الطائرات المستعملة لكل رحلة من رحلات الخطوط الجوية المصرح بها .
- ٩ - نظام ترحيل الطائرة ومتابعاتها أثناء الرحلة .
- ١٠ - أي مواصفات أو تعليمات تقرر سلطات الطيران المدني إضافتها لفنان تأييد سلامة التشغيل وانتظامه .

ب - تكون هذه المواصفات جزءا من الترخيص الممنوح للمستثمر وتكون واجبة التطبيق .

مادة ١٠٣ - ١ - يقوم المستثمر بإعداد مواصفات التشغيل بالنسبة لعملياته ويقدم بها إلى سلطات الطيران المدني .

ب - تقوم سلطات الطيران المدني بمراجعة هذه المواصفات للتأكد من تحقيقها لمستويات السلامة والانتظام والكفاءة المقررة ، وتعد بناء على ذلك هذه المواصفات .

ج - يجوز تعديل مواصفات التشغيل بناء على طلب المستثمر أو إذا ما رأت سلطات الطيران المدني ضرورة ذلك ضمانا لتحقيق المستوى المطلوب لسلامة التشغيل وانتظامه .

مادة ١٠٤ - ١ - على المستثمر أن يوفر نسخا كافية من مواصفات التشغيل المعتمدة الخاصة بعملياته ، طبعا لآخر تعديلاته ، في كل من مكاتب عملياته الرئيسية وأن يحيط موظفيه المختصين علمًا بها ، ويدخل في أخلته محتويات هذه المواصفات .

مادة ١٠٥ - ١ - لا يجوز مخالفة مواصفات التشغيل المعتمدة إلا في الحالات الاستثنائية وفي مثل هذه الحالات يكون على مستثمر الطائرة وقائدتها تقديم تقرير بذلك إلى سلطات الطيران المدني في أقرب فرصة ممكنة .

مادة ١٠٦ - ١ - لا يجوز للمستثمر تشغيل خط جوي جديد ، أو تعديل خط قائم قبل إجراء رحلة أو رحلات تمهيدية ، يؤكد بها لسلطات الطيران المدني كفاءة التشغيل وسلامتها طبقا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها ، ولهذه السلطات إذا ما اقتضت بتوفير الشروط المطلوبة أن تصدر الترخيص اللازم .

ب - لا يجوز للمستثمر أن يدخل على متن طائرة أشخاص أثناء الرحلات التمهيدية بخلاف الأشخاص اللازمين لتشغيلها ، ومنعتمد منهم سلطات الطيران المدني ، ويجوز له حمل بريد أو بضائع أثناء هذه الرحلات .

ج - لسلطات الطيران المدني أن تمنع المستثمر من القيام بأي رحلة تمهيدية ، إذا كان لديها من المعلومات والأسباب ما يؤكد لها عدم الحاجة إليها ، وفي هذه الحالة ، تتم الرحلة أو الرحلات الأولى طبقا لأي شروط قد تضعها هذه السلطات بالنسبة لهذه الرحلات .

هكذا من الأهل

### الفصل الثالث أدلة التشغيل

مادة ١٠٧ - ١ - على المستثمر أن يصدر دليلاً للمعاملات لتسهيل عمله ويستشرد به الطيارون . وموظفو العمليات ويحدد به واجباتهم ومسؤولياتهم - يساعد على القيام بأعمالهم بها يتضمن سلامة التشغيل ويجب أن يصدر هذا الدليل بصورة يسهل الرجوع إليه وتعديله وتؤرخ كل صفحة من صفحاته بتاريخ إصدارها . ولا يجوز أن يشتمل الدليل على أي معلومات أو تعليمات تتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب أو مع الأنظمة الدولية المعمول بها في المملكة أو التي تصدرها سلطات الطيران المدني والتي تشملها بواجبات التشغيل الخاصة بعمليات المستثمر .

ب - يجوز أن يصدر دليل العمليات في جزئين منفصلين أو أكثر حسبما يراه المستثمر مناسباً لتقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات بين موظفيه .

مادة ١٠٨ - يجب أن يحتوي دليل العمليات على ما يلي :

- ١ - تعليمات تحدد مسؤولية موظفي العمليات المتعلقة بسير عمليات الطيران .
- ب - تشكيل هيئة قيادة الطائرة لكل مرحلة على كافة الخطوط الجوية المسيرة . بها فيها تعيين ترتيب تسلسل القيادة .
- ج - قواعد وإجراءات ترحيل الطائرات ومتابعة الرحلات ومراقبة تقدمها .
- د - حدود الحمولة المرح بها للطائرة أو الهبوط أو انتهاء الطيران .
- هـ - إجراءات الطوارئ أثناء الطيران ومسؤولية كل عضو من طاقم الطائرة .
- و - الارتفاعات الدنيا للطيران على كل خط جوي يجري تسييره وكذلك طريقة تحديد هذه الارتفاعات بالنسبة للرحلات غير المنتظمة .
- ز - الحدود الدنيا للطقس لكل مطار على الخطوط الجوية التي يجري تسييرها والتي يحتل أن تستخدم كمطار أصلي أو بديل أو في حالة الطوارئ وكذلك طريقة تحديد الحدود الدنيا للطقس بالنسبة للرحلات غير المنتظمة .
- ح - الأحوال التي يجب فيها الاتصال بالسلطة .
- ط - قائمة بالأجهزة اللاسلكية التي يجب تجهيز الطائرة بها .
- ي - تعليمات محددة حول طريقة حساب كميات الوقود والزيوت التي يجب حملها بالنسبة لكل خط جوي ، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع ظروف التشغيل بها فيها احتمال توقف محرك أو أكثر أثناء الطريق .
- ك - دليل طريق لكل خط جوي يجري تسييره ، يتضمن معلومات مفصلة تتعلق بتسهيلات الاتصالات والمساعدات . الملاحة والملازمات والإجراءات الواجب اتباعها أثناء الطيران ، وأي معلومات أخرى يراها المستثمر ضرورية لحسن سير العمليات الجوية .
- ل - الشروط التي تقتضي استخدام الإكسجين في الطائرة .
- م - الإجراءات الواجب اتباعها في حالة مشاهدة قائد الطائرة لحادث .
- ن - برامج تدريب أعضاء طاقم الطائرة شاملة بحفظ أعمالهم على الأرض وفي الجو وفي أحوال الطوارئ .
- س - أوقات العمل وفترات الطيران والراحة لطاقم الطائرة .
- ع - إجراءات تزويد الطائرة بالوقود ، وحمايتها من الحريق ومراقبة حماية الركاب أثناء ذلك .

مادة ١٠٩ - على المستثمر أن يوزع نسخاً من دليل عملياته وتعديلاته ، أو بعض أجزائه وفقاً لاختصاصات العمل ، على الجهات التالية : -

- ١ - مكاتب عملياته الرئيسية .
- ب - أقسام الترحيل والصيانة والتحميل وتزويد الطائرة بالوقود .
- ج - أعضاء هيئة القيادة .
- د - سلطات الطيران المدني .

مادة ١١٠ - على المستثمر أن يصدر دليلاً لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها يحتوي على المعلومات التي تظم الطيارين والمهندسين الجويين للتعليم بواجباتهم على هذا الطراز على مستوى السلامة المطلوب سواء في الظروف العادية أو الطائرة ويجب أن يتضمن هذا الدليل معلومات عن الطائرة ومحركاتها وأجهزتها ومعداتها وطرق تشغيلها وأدائها والحدود المقررة في هذا الشأن .

مادة ١١١ - على المستثمر أن يرسل إلى سلطات الطيران المدني نسخاً من دليل عملياته ودليل الطائرة لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها وأيضاً تعديلات خاصة بأي من هذه الأدلة ، وذلك قبل التاريخ المحدد لسريان مفعولها بما لا يقل عن خمسة عشر يوماً . ويحول هذا التاريخ تعتبر هذه الأدلة أو تعديلاتها معتدة ويسري مفعولها بما لم تعترض سلطات الطيران المدني على أي من محتوياتها ضماً لسلسلة الطائرة . الأشخاص ، الأحوال التي تحملها لسلامة وكفاءة . وانتظام الملاحة الجوية ، وفي حالة وجود مثل هذا الاعتراض ، يقوم المستثمر بإدخال أية تعديلات أو إضافات لمعالجة أسباب الاعتراض .

### الفصل الرابع

#### النقل الجوي التجاري والأعمال الجوية

مادة ١١٢ - تقوم سلطات الطيران المدني برسم سياسة النقل الجوي التجاري في المملكة والإشراف عليه ، بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد القومي وتقوم هذه السلطات في سبيل ذلك بما يلي : -

- ١ - مفاوضة الدول الأجنبية لمحدد اتفاقات النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم وأي اتفاقات أخرى لها صلة بالنقل الجوي الدولي والأعمال الجوية .
- ب - تأهيل المملكة تجاه المنظمات الدولية والعربية التي تمنح بشؤون الطيران المدني والنقل الجوي .
- ج - الإشراف والإشراف على المباحث التي تجرى بين مؤسسات النقل الجوي الوطنية والمؤسسات الأجنبية لمحدد اتفاقات أو إجراء ترتيبات تتعلق بالاستثمار المشترك ، أو أي عمليات تجارية أو غنية ، وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي تحددها هذه السلطات .
- د - الإشراف على نشاط النقل الجوي الذي تقوم به المؤسسات الوطنية . وإصدار تراخيص التشغيل اللازمة لها ، والموافقة على إنشاء أو تعديل أو إلغاء أي خط من خطوطها الجوية أو تعديل عدد الرحلات وذلك طبقاً للقواعد التي تصدرها سلطات الطيران المدني في هذا الشأن .
- هـ - الإشراف على نشاط النقل الجوي التجاري الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية في المملكة وإصدار تراخيص التشغيل والتصریح اللازمة لها . ومراقبة ممارسة هذه المؤسسات لحقوق النقل الجوي الممنوحة لها . ولها في سبيل ذلك التفويض على مكاتب هذه المؤسسات والإطلاع على المستندات والوثائق اللازمة .
- و - التصريح لمؤسسات النقل الجوي الوطنية والأجنبية بتسيير رحلات غير منتظمة من وإلى إقليم المملكة .

هكذا من الأهل

ز - الموافقة على اعتماد اجور النقل الجوي الداخلي والدولي المنتظم وغير المنتظم ومراقبة تطبيقها .

ح - على مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية الالتزام بها تصدره سلطات الطيران المدني من تعليمات وتنظيمات واوامر حكومية تتعلق بها يلي :

- ١ - اجور واسعار النقل الجوي سواء بتخفيضها او زيادتها .
- ٢ - الشروط الاخرى المرتبطة بهذا الامر ونوعية التشغيل .
- ٣ - بطاقات السفر المجانية او المخفضة .

ط - وقف او تغيير نشاط النقل الجوي الذي تقوم به المؤسسات الوطنية والاجنبية اذا خالفت اي منها الشروط الواردة في تراخيص التشغيل او التصاريح الممنوحة لها او احكام الاتفاقيات الثنائية او الجماعية المبرمة مع الدول الاجنبية او اي من احكام هذا القانون .

مادة ١١٣ - على مؤسسات النقل الجوي الوطنية مراعاة تنفيذ السبلات التي ترسمها سلطات الطيران المدني لتنشيط وتطوير النقل الجوي التجاري في المملكة .

مادة ١١٤ - لا يجوز لاي جهة في المملكة عقد اتفاقيات او اجراء ترتيبات او اتخاذ اجراءات تتعلق بتبادل او منح حقوق النقل الجوي التجارية مع اية جهة اجنبية الا عن طريق سلطات الطيران المدني .

مادة ١١٥ - ١ - مع مراعاة ما تنص به احكام اتفاقيات تكتافو والاتفاقيات الدولية الاخرى المنسبة اليها المملكة لا يجوز القيام بالنقل الجوي التجاري داخل المملكة او خارجها الا بواسطة الدولة نفسها او عن طريق المؤسسات التي تملكها او التي ترخص لها بذلك .

ب - لا يجوز القيام باي اعمال جوية او اي خدمات ارضية للطيران الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من سلطات الطيران المدني .

٢ - لا يجوز فتح اي مكتب لمؤسسات النقل الجوي الاجنبية بتعليم المملكة الا استنادا لاتفاقية ثنائية للنقل الجوي او بترخيص من سلطات الطيران المدني وفي حدود ذلك الترخيص .

د - لا يجوز تملك اي مؤسسة نقل جوي اجنبية في اقليم المملكة سواء عن طريق الوكالة العامة او غيرها الا استنادا لاتفاقية ثنائية او بترخيص من سلطات الطيران المدني وفي حدود ذلك الترخيص .

هـ - تسجل جميع مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية العاملة او غير العاملة في اقليم المملكة لدى وزارة الصناعة والتجارة .

و - تحدد سلطات الطيران المدني شروط منح وسحب التراخيص المشار اليها في البنود السابقة والتعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ز - تضع سلطات الطيران المدني القواعد المتعلقة بعمليات النقل الجوي وصيقلاته والشروط المتعلقة به .

مادة ١١٦ - لا يجوز للطائرات الاجنبية القيام بنقل الركاب او البريد او البضائع بين نقطتين واثنين في اقليم المملكة ، الا انه يجوز لمؤسسات الطيران المدني التصريح بمل هذا النقل في الحالات التي يقتضيها الصالح العام .

مادة ١١٧ - على مؤسسات النقل الجوي الوطنية ، قبل افتتاح اي خط جوي ترغب في تشغيله ، القيام بدراسة اقتصادية وفنية كاملة لهذا الخط وعرض النتيجة على سلطات الطيران المدني التي لها ان تقررها او تعطلها او ترخصها .

مادة ١١٨ - على جميع مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية تزويد سلطات الطيران المدني بجميع ما تتطلبه من معلومات واحصائيات تتعلق باستثمار خطوطها الجوية .

### الفصل الخامس

#### احكام نقل البريد الجوي

مادة ١١٩ - ١ - تشرف سلطات البريد المختصة على نقل البريد الجوي وذلك مع مراعاة احكام اتفاقيات النقل الجوي الثنائية والتراخيص الصادرة من ذلك .

ب - تطبق القوانين المعمول بها في البريد السطحي على نقل البريد الجوي ما لم ينص على خلاف ذلك .

ج - تراعى احكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبريد الجوي المنسبة اليها المملكة .

مادة ١٢٠ - على الناقل الجوي ان يقوم بنقل البريد المخصص له من قبل سلطات البريد ، وفقا لقواعد البريد والنقل المقررة في هذا الشأن على ان تأخذ الترتيب التالي :

١ - المسافرين بالاضافة الى لمتنهم .

ب - البريد .

ج - الامتعة غير المرافقة .

د - البضائع .

مادة ١٢١ - ١ - يجوز تنشيط البريد الجوي او الطرود المرسلة عن طريق الجو اذا ما قام شك في احتواء اي منها على مواد تهدد سلامة الطائرة أثناء الرحلة .

ب - لا يجوز نقل اي بريد جوي او طرود مرسلة عن طريق الجو ما لم يكن قد تم استلامها ونفا للاجراءات البريحية المقررة .

### الفصل السادس

#### احكام نقل الركاب والبضائع

مادة ١٢٢ - ١ - تطبق احكام اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي ( الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩ والاتفاقيات الاخرى المعلقة والمكتملة لها ، والتي انضمت اليها المملكة والمنشورة ذيل هذا القانون وذلك فيما يتعلق بنقل الاشخاص والامتنعة والبضائع بطريق الجو .

ب - تطبيق احكام الفقرة (١) فيما يتعلق بالنقل الداخلي الا اذا نص على خلاف ذلك .

مادة ١٢٣ - لا يكون الناقل مسؤولا اتجاه الشاحنين والمرسل اليهم عن الفناء البضائع المشحونة أثناء الطيران لاسباب تتعلق بسلامة الطائرة شريطة ان يكون الناقل وتابعوه قد اتخذوا جميع التدابير اللازمة لتعادي الضرر او كان اخلاصها مستحيلا عليهم .

مادة ١٢٤ - لا يكون الناقل مسؤولا اذا اضطر قائد الطائرة لانزال اي راكب بخل بالنظام فيها او يمكن ان يشكل خطرا على سلامة الطائرة او ركبها .

مادة ١٢٥ - على الناقل الوطني او الاجنبي التحقق من استيفاء الركاب للمستندات والوثائق اللازمة لدخولهم الى المملكة او خروجهم منها الى المطار المقصود والا فانه يتحمل ما قد ينجم عن تعصيره .

### الفصل السابع

#### الاضرار التي تسببها الطائرات للفر على سطح الارض

مادة ١٢٦ - لكل من اصيب بضرر على سطح الارض الحق في التعويض اذا ثبت ان الضرر قد نشأ عن طائرة في حالة طيران ، وتعتبر الطائرة في حالة طيران منذ اللحظة التي يبدأ فيها استخدام القوة المحركة بغرض الاتلاع الفعلي حتى اللحظة التي يهبط فيها الهبوط .

اما فيما يتعلق بالركبات الاخرى من الهواء فاما حالة الطيران تبدأ منذ لحظة انفصالها عن الارض حتى لحظة تقييدها عليها .

هكذا من المأخوذ

مادة ١٢٧ — مستثمر الطائرة مسؤول عن التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة ويعتبر المالك أو المستأجر المسجل باسمه الطائرة مستثمرا لها .

مادة ١٢٨ — مستثمر الطائرة مسؤول بالتضامن بالتعويض عن أي ضرر مع من استعمالها بغير رضاه ما لم يثبت أنه اتخذ الحيلة والحذر اللازمين .

مادة ١٢٩ — ١ — لا يلزم الشخص الذي يعتبر مسؤولا وفقا لاحكام هذا الفصل بالتعويض :  
 ١ — اذا نتج الضرر مباشرة عن نزاع مسلح أو اضطرابات داخلية ، أو من جراء منع هذا الشخص من استعمال الطائرة بأمر من السلطات العامة .  
 ب — اذا ثبت أن الضرر ناجم عن خطأ أو إهمال أو ابتاع ارتكبه المتضرر أو أي من تابعيه أو وكلائه .

٢ — لا يجوز الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية عن خطأ ارتكبه أي من تابعي أو وكلاء المتضرر ، اذا ثبت هذا الأخير أنهم كانوا يعملون خارج حدود صلاحياتهم .

مادة ١٣٠ — اذا نشأ ضرر للغير على سطح الأرض يستحق عنه التعويض : من جراء تصادم طائرتين أو أكثر في حالة طيران ، أو بسبب اعاقبة أحداهما من الأخرى ، أو اذا نشأ مثل هذا الضرر من طائرتين أو أكثر معا ، فمتعبر كل طائرتين تسببه في وقوع الضرر ، ويتكون مستثمر كل منهما مسؤولا بالتضامن عن التعويض وفقا لاحكام هذا الفصل .

مادة ١٣١ — ١ — يحدد الحد الأقصى للتعويض عن الأضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الأرض في إقليم المملكة على ضوء الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن والتي تكون المملكة طرفا فيها

ب — تكون مسؤولية المستثمر عن التعويض وفقا لاحكام هذا الفصل غير محددة اذا ثبت أن الضرر قد نجم عن فعل أو ابتاع من قبل المستثمر أو تابعيه أو وكلائه يحتل معه وقوع الضرر ويشترط في حالة وقوع الفعل أو الابتاع من قبل التابعين أو الوكلاء أن يثبت أنهم كانوا يمارسون وظائفهم في حدود اختصاصهم .

ج — اذا استولى شخص على طائرة بطريقة غير مشروعة واستعملها دون رضاه من له حق استعمالها كانت مسؤولية عن التعويض غير محدودة .

مادة ١٣٢ — اذا تعدد المسؤولون عن الضرر وفقا لاحكام هذا الفصل فليس للمتضررين الحق في تعويض يزيد عن التعويض الذي يجوز الحكم به على مسؤول واحد .

مادة ١٣٣ — ١ — اذا تجاوز مبلغ التعويضات المحدد الأقصى للتعويض المقرر في المادة ١٣١ فقرة (١) ، تطبق القواعد الآتية ، وذلك من غير إعاقة أن المسؤولية عن الوفاة أو الإصابات لا يجوز أن تتجاوز الحدود المعينة لها من كل شخص توفي أو أصيب :

١ — اذا تعلق التعويضات بحالات وفاة أو إصابات بدنية وحدها ، أو تعلقت بحسب إضرار بأموال وحدها ، تخفف هذه التعويضات تخفيفا يتناسب مع الأبلغ الخصص لكل منهما .

٢ — اذا تعلق التعويضات بحالات وفاة وإصابات بدنية وإضرار بأموال معا في وقت واحد ، يخصص نصف المبلغ الإجمالي المبدئ للتوزيع لتعويض حالي الوفاة والإصابات البدنية على أن يكون لذلك الأفضلية اذا تبين عدم كفايته يوزع توزيعا نسبيا بين هاتين الحالتين .

ب — أما النصف الآخر فيوزع باقي المبلغ الإجمالي المبدئ للتوزيع توزيعا نسبيا بين حالات الإضرار التي أصابت الأموال على أنه اذا ما بقي منه شيئا أخيف إلى النصف الأول المخصص لتعويض حالي الوفاة والإصابات البدنية .

مادة ١٣٤ — تقام دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الأرض في المملكة ، أمام محكمة مكان وقوع الحادث ، أو مكان إقامة الدعي عليه أو المركز الرئيسي لأعماله .

مادة ١٣٥ — تستقط دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الأرض بالتضاء سنتين من تاريخ وقوع الحادث وفي حالات انتطاق التقادم ، لا تقبل هذه الدعاوى بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث .

### الفصل الثامن

#### الضمانات اللازمة لتغطية المسؤوليات المتعلقة باستثمار الطائرات

مادة ١٣٦ — ١ — مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا الفصل على كل مستثمر لطائرة تعمل في إقليم المملكة والفناء الجوي الذي يطواه أن يؤمن لتغطية مسؤوليته عن الأضرار التي تصيب الركاب والأمتعة والبضائع التي تكون على متن الطائرة والأشخاص والأموال على سطح الأرض على أن يشمل التأمين جميع مستغفيم المعرضين لخطر الطيران .

ب — يجري التأمين المنصوص عليه في هذه المادة لدى مؤمن مرخص بمزاولة أعمال التأمين بمقتضى قوانين الدولة المسجلة فيها الطائرة .

مادة ١٣٧ — يجوز الاستعانة عن التأمين المنصوص عليه في المادة ١٣٦ بأحدى الضمانات التالية :

١ — إيداع تأمين نقدي في خزانة الدولة المسجلة فيها الطائرة أو مصرف مرخص له بذلك منها .  
 ب — تقديم كفالة من بنك مرخص له بذلك من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط أن تتحقق هذه الدولة من ملاءته وقدرته على الوفاء بالتزاماته .

ج — تقديم كفالة من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط أن تعتمد هذه الدولة بعدم الدفع بأية حصانة قضائية عند النزاع حول تلك الكفالة .

د — وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة يجب أن تكون الضمانات السابقة في الحدود التي تقرها سلطات الطيران المدني في ضوء الاتفاقيات الدولية .

مادة ١٣٨ — على كل طائرة تعمل في إقليم المملكة أو الفناء الجوي الذي يطواه ، حل شهادة صادرة من المؤن تثبت إجراء التأمين وفقا لاحكام المقررة في هذا الفصل ، وكذلك شهادة تثبت ملاءته صادرة من السلطة المختصة في الدولة المسجلة فيها الطائرة أو في الدولة التي يكون فيها محل إقامة المؤن والمركز الرئيسي لأعماله .  
 ويمكن الاستعانة عن حل الشهادات المشار إليها على متن الطائرة بإيداع صور معتبرة بنها لدى سلطات الطيران المدني .

### القسم الرابع

#### حوادث الطائرات

##### الفصل الأول

#### واجبات السلطات المحلية وصلاحيات سلطات الطيران المدني

مادة ١٣٩ — على السلطات المحلية عند وقوع حادث لطائرة في منطقة اختصاصها أن تخطر سلطات الطيران المدني به فوراً ، وتنبع اتلاعها وتحفظ عليها وعلى أجزائها وجميع موجوداتها أو حطائها حتى وصول مندوبي تلك السلطات وصدر تعليماتهم في هذا الشأن .

مادة ١٤٠ — تقوم سلطات الطيران المدني بالتحقيق الفني في الحوادث التي تقع للطائرات المدنية في إقليم المملكة والفناء الجوي الذي يطواه ، وفي الحوادث التي تقع للطائرات المدنية المسجلة في المملكة في أعالي البحار ، وعليها في سبيل ذلك .

هكذا من الأهل

١ - وضع نظام التحقيق وتشكيل لجائته، والقواعد الواجب اتباعها لاجراء التحقيق في هذه الحوادث، وأصدار القرارات بشأنها وطريقة التبليغ عنها وكيفية إزالة آثارها ووضع التواعد الأخرى التي يجب على الجهات المختصة والطيارين وغيرهم اتباعها عند وقوع مثل هذه الحوادث.

ب. تقديم تقرير عن الحادث والظروف المتعلقة به وبيان الأسباب ونشر نتيجة التحقيق بالصورة والمصيغة اللتين تتفقان والمصالح العام.

ج. وضع التوصيات اللازمة لمنع تكرار وقوع الحوادث لتأمين سلامة الطيران مستقبلا.

مادة ١٤١ - تتولى سلطات الطيران المدني تشكيل لجان التحقيق في حوادث الطائرات على ألا يقل عدد أعضاء لجنة التحقيق عن ثلاثة ويجوز لها بناء على طلب اللجنة، الاستعانة بذوي الخبرة الخاصة سواء كانوا من داخل البلاد أو خارجها للاشتراك في التحقيق بصفة استشارية، وتتصل هذه السلطات بدل انتقلهم ومكافاتهم.

مادة ١٤٢ - لأعضاء لجان التحقيق في حوادث الطائرات الحق في دخول مكان الحادث والامكان الأخرى التي تفيده التحقيق وتنفيذها وإجراء المخابرات، والأطلاع على المستندات والسجلات والمراجع والرسومات والأوراق والتفتيش على ما يهم التحقيق منها، واستدعاء الأشخاص واستجواب الشهود وتكليفهم بتقديم ما لديهم من معلومات وأوراق أو أشياء تراها اللجنة ضرورية لإظهار الحقيقة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الطائرة أو حطائها وحولتها وأجزائها ونقلها كلها أو بعضها لإجراء الاختبارات اللازمة عليها.

مادة ١٤٣ - يسمح للممثل عن كل من الدولة الصانعة والدولة المسجلة فيها الطائرة بموضوع الحادث بحضور التحقيق بصفة مراقب وله أن يستعين بمن يشاء من المستشارين الفنيين.

مادة ١٤٤ - على سلطات الأمن والجهات الإدارية كل في اختصاصه تسهيل أعمال لجان التحقيق وتزويدها بجميع الأوراق الرسمية المتعلقة بالحوادث وتنفيذ ما يصدر عن لجان التحقيق من تعليمات تيسر لها أداء أعمالها.

مادة ١٤٥ - ١ - ترعى لجنة التحقيق تقريرها عن الحادث وأسبابه والظروف التي أحاطت به إلى سلطات الطيران المدني، ويبلغ التقرير ونتيجته إلى الدولة المسجلة فيها الطائرة ويحق لكل من ممثلي الطائرة ومالكها ومستثمرها وفائديها والمضربين من الحادث الحصول على نسخة من التقرير. ب - يعتبر التقرير النهائي الذي تضعه لجنة التحقيق في حوادث الطائرات من ناحية الوقوع المدونة فيه صحيحا ما لم يثبت عكسه.

مادة ١٤٦ - لسلطات الطيران المدني إعادة التحقيق في حوادث الطائرات إذا ظهرت أدلة جديدة عابدة تؤثر في النتيجة التي وصل إليها التحقيق.

مادة ١٤٧ - ١ - إذا وقع حادث لطائرة عسكرية أو أخرى مدنية في إقليم المملكة، تشكل لجنة تحقيق تضم عددا من ممثلي سلطات الطيران المدني وسلطات الطيران العسكري. ب - تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على حوادث الطائرات الحربية في المناطق والمحطات العسكرية.

#### المبحث الثاني البحث والإنقاذ

مادة ١٤٨ - بقصد البحث والإنقاذ للجهات هذا القانون، كل معونة تقدم للطائرة ولو بمجرد الإلمام في حال تعرضها لحادث أو يهددها خطر أو صعوبات أو أي خوف على سلامة طاقمها. ويشمل ذلك المعونة التي تقدم من قبلها.

مادة ١٤٩ - ١ - تحدد سلطات الطيران المدني بمناطق البحث والإنقاذ المسؤولية عنها الدولة، وتعين مراكز لتنسيق أعمال البحث والإنقاذ فيها بما يتناسب ومتطلبات منظمة الطيران المدني الدولية.

ب - تنظم سلطات الطيران المدني، بالاشتراك مع الجهات المختصة وحددت الإنقاذ في المملكة، بحيث تكون على استعداد دائم للعمل طبقا للخطة الموضوعة.

ج - تتخذ سلطات الطيران المدني الترتيبات اللازمة للتنسيق والتعاون مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة منها وذلك فيما يتعلق بالبحث والإنقاذ.

مادة ١٥٠ - لا يجوز لأي شخص الانتفاع من تقديم أية معونة للبحث والإنقاذ تكون في مقدوره، متى طلبت السلطات المختصة منه ذلك، وكانت طبيعته يمكنه من تقديم مثل هذه المعونة.

مادة ١٥١ - لا يجوز لأي شخص تحريك أي جزء أو قطعة من أجزاء الطائرة المتكوبة أو تشويه أي أثر من آثار الحادث إلا إذا كان ذلك ضروريا لأعمال الإنقاذ، أو بتصريح من سلطات الطيران المدني، وعلى وحدات البحث والإنقاذ والحراسة مراعاة تنفيذ ذلك حتى استكمال المعلومات الضرورية للتحقيق في الحادث.

مادة ١٥٢ - ١ - كل معونة بحث وإنقاذ تقدم من قبل الأشخاص وفقا لأحكام هذا الباب تعطي الحق في استرداد النفقات الناتجة من عمليات المعونة، وفي التعويض عن الأضرار التي وقعت أثناء تلك العمليات، أو كانت نتيجة مباشرة لها.

ب - لا يجوز أن تزيد النفقات والتعويضات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة من قيمة الطائرة قبل وقوع الحادث مباشرة.

مادة ١٥٣ - ١ - كل من انتقد شخصا أو أكثر في أي حادث من حوادث الطيران يستحق مكافأة مالية حسب الحد الأقصى الذي تقرره سلطات الطيران المدني.

ب - إذا قدمت معونة البحث والإنقاذ بواسطة عدة طائرات أو عدة أشخاص وتجاوز مجموع المكافآت المستحقة الحد الأقصى المقرر في السابق فتنخفض المكافآت بنسبة عدد الأشخاص الذين تم إنقاذهم.

ج - تحدد سلطات الطيران المدني الحد الأقصى للمكافآت المذكورة.

مادة ١٥٤ - كل من قام بإنقاذ أي طائرة أو أموال على متنها أو اشترك في ذلك الإنقاذ يستحق مكافأة مالية بالأفضلية إلى نفقات أخرى يستحقها بقتضى أحكام هذا القانون. وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

١ - النجاح الذي أحرزه ذلك الشخص والجهد الذي بذله.

ب - الصعوبات التي تعرض لها والوقت الذي استغرقته المعونة.

ج - على أن لا يتجاوز قيمة الطائرة أو الأموال التي تم إنقاذها.

مادة ١٥٥ - تدخل ضمن الأموال، بالمعنى المقصود في هذا الفصل الأشياء التي يجري نقلها وفقا لانتظمة والاتفاقيات البريد.

مادة ١٥٦ - يلتزم مستثمر الطائرة المعلقة بدفع نفقات معونة البحث والإنقاذ والتعويضات والمكافآت المستحقة بقتضى أحكام هذا القانون.

مادة ١٥٧ - تسخّر السلطات المختصة للأشخاص والطائرات التي تقوم بعمليات البحث والإنقاذ بدخول أية منطقة بحرية، إذا كانت الطائرة في تلك المنطقة، ما لم تكن تجري هذه العمليات تحت إشراف السلطات المختصة.

هذه من المراجع



مادة ١٥٨ - تخضع محكمة بكان وقوع الحادث بالدعوى الناشئة عن البحث والإنقاذ وتخضع المحاكم الوطنية في حالة وقوع الحادث في أعالي البحار أو في مكان غير خاضع لسيادة أية دولة وذلك في الحالات التالية :

- أ - إذا كانت الطائرة التي تم البحث عنها وإنقاذها مسجلة في المملكة .
  - ب - إذا كان الدعي من رعايا المملكة
- مادة ١٥٩ - تسقط الدعوى الناشئة عن البحث والإنقاذ بانقضاء سنتين من تاريخ الانتهاء من البحث والإنقاذ ، وفي حالة التنازع التعادم لا تقبل هذه الدعوى بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ الانتهاء من البحث والإنقاذ .

#### القسم الخامس

#### الجرائم والإعمال التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني

#### الفصل الأول

#### الاعتداء على سلامة الطيران المدني ومنشأته

- مادة ١٦٠ - أ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من ارتكب الاعمال التالية :
- ١ - القيام بعمل من اعمال المتعدي شخص على متن طائرة في حالة طيران ، اذا كان من شأن هذا العمل تعريض سلامة الطائرة للخطر .
  - ٢ - احداث تلف في طائرة في الخدمة بما يعرض سلامتها للخطر .
  - ٣ - اطلاق تسبيلات او منشآت الملاحه الجوية او التدخل في تشغيلها ، اذا كان من شأن أي من هذه الاعمال تعريض سلامة الطائرة وهي في حالة طيران للخطر .
  - ٤ - القيام بابلاغ معلومات كاذبة تعرض للخطر طائرة وهي في حالة طيران .
- ب - تعتبر أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جريمة تامة سواء كان الفعل المؤلف لها تابيا او ناقصا او مشروعا عليه .

مادة ١٦١ - أ - تعتبر الطائرة في حالة طيران في أي وقت منذ اللحظة التي يتم فيها اغلاق جميع ابوابها الخارجية بعد صعود الركاب حتى اللحظة التي يتم فيها فتح أي من هذه الابواب من أجل مغادرة ركبها ، وفي حالة الهبوط الاضطراري ، يستمر اعتبار الطائرة في حالة طيران حتى تتولى السلطات المختصة بمسؤوليتها من الطائرة وما على متنها من اشخاص أو اموال .

ب - تعتبر الطائرة في الخدمة منذ بدء اعداد الطائرة للطيران بواسطة عمال الخدمات الارضية أو بواسطة طاقم الطائرة للقيام برحلة معينة حتى متى أربع وعشرين ساعة على أي هبوط للطائرة وعلى أي حال تمتد فترة الخدمة طوال كل المدة التي تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران على الوجه المحدد في البلد السابق من هذه المادة .

#### الفصل الثاني

#### جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

مادة ١٦٢ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص يقوم وهو على متن طائرة في حالة طيران بفعل من الاعمال التالية :

- أ - القيام دون حق مشروع ، بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة أو بأي صورة من صور الاكراه ، بالاستيلاء على الطائرة أو السيطرة على قيادتها أو الشروع في ارتكاب أي من هذه الاعمال .
  - ب - الاشتراك مع أي شخص ارتكبا غير مشروع في ارتكاب أي من الاعمال المشار اليها في الفقرة السابقة .
- مادة ١٦٣ - لا غرض هذا الفصل تعتبر الطائرة في حالة طيران طبقا للمعنى الموضح في المادة ١٦١ فقرة (أ)

#### الفصل الثالث

#### سلطات قائد الطائرة وأعضاء طاقمها

مادة ١٦٤ - يجوز لقائد الطائرة ، اذا اعتقد لاسباب معقولة ان شخصا قد ارتكب أو شرع في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم أو أي فعل يعتقد انه يعرض سلامة الطائرة للخطر ، ان يتخذ تجاه هذا الشخص التدابير الضرورية والوثائق بما فيها قيد الحرية ويجوز له ان يأمر باقي أعضاء الطاقم أو ان يأذن لهم بمعاونته بذلك ، كما يجوز له ان يطلب تلك المعونة من الركاب أو ان يأذن لهم بها ، الا انه لا يجوز اجبارهم على ذلك .

مادة ١٦٥ - أ - لتتخذ الطائرة ان يطلب من السلطات المختصة في الدولة التي تهبط الطائرة في اقليمها ائزال الشخص المنوه عنه بالمادة السابقة مع بيان الاسباب المبررة لذلك الاجراء .

ب - اذا رأى قائد الطائرة تسليم الشخص بسبب خطورة الجريمة معليه اخطر سلطات الدولة التي تهبط الطائرة في اقليمها بأسرع وقت ممكن مع بيان الاسباب ، وعليه ان يقدم عند الهبوط عناصر الاثبات والمعلومات المتوفرة لديه .

مادة ١٦٦ - فيما يتعلق بالاجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ١٦٤ تنظم مسؤولية قائد الطائرة أو أي عضو من أعضاء طاقمها ، أو أي راكب من ركبها ، أو مالك الطائرة أو مستئجرها ، أو الشخص الذي يتم تسير الرحلة لصالحه ، في أي دعوى تنشأ عن المعاملة التي يتعرض لها الشخص الذي اتخذت ضده هذه الاجراءات .

مادة ١٦٧ - في حالة ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٠ و ١٦٢ أو الشروع فيها أو ارتكاب أي فعل قد يعرض سلامة الطائرة للخطر على السلطات المختصة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاعادة السيطرة على الطائرة وفقاً للشرع أو المحافظة على سيطرته عليها ، ويسمح في مثل هذه الحالات لركاب وطاقم الطائرة التي هيبت في اقليم الدولة بمواصلة رحلتهم بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المختصة اعادة الطائرة والبشائع التي على متنها الى الاشخاص الذين لهم الحق في حيازتها بقوتها .

مادة ١٦٨ - تباشر السلطات القضائية في المملكة اختصاصاتها القضائية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٠ و ١٦٢ في الحالات التالية :

- أ - عند ارتكاب الجريمة في اقليم المملكة .
- ب - عند ارتكاب الجريمة ضد طائر مسجلة في المملكة أو على متنها .
- ج - عند هبوط الطائرة التي ارتكبت على متنها الجريمة في اقليم المملكة وما يزال المتهم على متنها .
- د - عند ارتكاب الجريمة ضد أو على متن طائرة مؤجرة بدون طاقم الى مستاجر يكون مقر عمله الرئيسي في المملكة ، أو تكون له اقامة دائمة فيها اذا لم يكن له فيها مقر هذا المركز .
- هـ - عند وجود المتهم في اقليم المملكة .
- و - في أية حالة أخرى تباشر فيها السلطة القضائية اختصاصها بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة .

مادة ١٦٩ - اذا انشأت المملكة بالاشتراك مع دولة أو دول أخرى مؤسسات نقل جوي مشتركة أو دولية تستعمل طائرات تخضع للمسجيل المشترك أو الدولي يجب على سلطات الطيران المدني المختصة في المملكة ان تحدد بقسمة لكل طائر مشترك مع هذه الدول ، الدولة التي تخضع مباشرة للاختصاص القضائي وتولي نظاماً دولة التسجيل فيما يتعلق باحكام هذا القسم .

مادة ١٧٠ - للسلطات المختصة ان تسمح لقائد الطائرة بئزال أي شخص ولغا احكام المادة ١٦٥ .

هكذا من الأهل

مادة ١٧١ — للسلطات المختصة ان تتسلم اي شخص قام قائد الطائرة بتسليمه وفقا لحكم المادة ١٦٥ وعليها اذا وجد المتهم في اقليم المملكة او تم تسليمه اليها بعمرة قائد الطائرة ان تجري تحقيقا موريا عن الحادث واذا تبين لهذه السلطات ان الجريمة تقع في نطاق اختصاصها القضائي وفقا لاحكام المادتين ١٦٦ و ١٧٠ عليها استمرار القبض على المتهم وحالته الى سلطاتها القضائية لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحقه .

واذا تبين لها ان الجريمة لا تقع في نطاق اختصاصها القضائي ، فلها استمرار القبض على المتهم لتقرر مدة بمتعة ، يتم خلالها اتخاذ قرار بشأنه طبقا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المبرمة مع المملكة في هذا الشأن .

وفي جميع الاحوال ، يكون للسلطات المختصة في المملكة الحق في رفض قبول المتهم او ابعاده او تسليمه الى الدولة التي يحل جنسيتها او الدولة التي يقيم فيها بصورة دائمة . او الدولة التي بدأ منها رحلته الجوية .

#### القسم السادس الجرائم والمقنونات الفصل الاول

مادة ١٧٢ — تمنح سلطة الضابطة العدلية نيبا يتعلق بمخالفات احكام هذا القانون والانظمة او القرارات المتخذة له لوطني سلطات الطيران المدني الذين يصدر بتحديدهم قرار منها .

مادة ١٧٣ — في حالة مخالفة احكام هذا القانون او الانظمة او القرارات الصادرة بوجوبه لسلطات الطيران المدني ان تتخذ الاجراءات التالية :

١ — وقف الترخيص الصادر للمستتر او للطائرة لمدة محدودة او الفائه .

ب — وقف بمفعول شهادة صلاحية الطائرة للطيران الصادرة عنها او الممتدة منها لمدة محدودة او سحبها نهائيا .

ج — وقف بمفعول اجازة الطيران او اياجازة اخرى صادرة عنها ، او معتدة منها لمدة محدودة او سحبها نهائيا .

د — منع الطائرة من الطيران لمدة محدودة او اجبارها على الهبوط بعد انذارها .

هـ — وقف الموانع والتمنح الصادرة منها لمدة محدودة او سحبها نهائيا .  
و — احالة المخالف للمحكمة المختصة .

مادة ١٧٤ — بالإضافة الى المقنونات المقررة ، لسلطات الطيران المدني ان تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع او وقف او ازالة المخالفات لاحكام المواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ والزام المخالف بجميع التبعات التي تكبدها الدولة في سبيل ذلك .

مادة ١٧٥ — يعاقب بغرامة لا تزيد على ٥٠٠ دينار كل مستتر او ناقل جوي سواء كان وطنيا او اجنبيا ، يعمل في اقليم المملكة او مبتلا فيها ، ارتكب ملامحظورا يقتضي احكام هذا القانون او ينتج عن فعل او جرمه اخطاره ولم تحدد له عقوبة ، يقتضي القوانين السارية .

مادة ١٧٦ — يعاقب بغرامة لا تزيد على ١٠٠٠ دينار اذني اي مستتر او ناقل يعمل في اقليم المملكة دون الحصول على ترخيص او تصريح مسبقا ويخالف احكام الترخيص او التصريح الممنوح له ، او الاوير الحكومية الصادرة طبقا لاجراءات الفترة (ج) من المادة ١١٢ اما اذا تطلعت المخالفة بممارسة حقوق النقل الجوي التجاري تفرض غرامة لا تتجاوز خمسة اطنان النية الايرادية لحقوق النقل التي ارتكبت بشأنها المخالفة .

مادة ١٧٧ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثين سنوات وبغرامة لا تزيد عن ١٠٠٠٠ عشرة الاف دينار اذني ، او باحدى هاتين العقوبتين كل من :

١ — قاد طائرة او قام بتشغيلها وهي لاتحمل علامات الجنسية او التسجيل او تحمل علامات غير صحيحة او غير واضحة .

ب — قاد طائرة فوق منطقة محرمة ، او توجد عن غير قصد فوق احدى هذه المناطق ولم يذعن للاوامر الصادرة له .

ج — لم يذعن للامر بالهبوط اثناء تحليقه فوق اقليم المملكة .

د — يهبط او يتلع خارج المطارات او الابكة المختصة ، او يطير خارج المناطق والطرق المحددة ، بلم يكن هناك تصريح بذلك في حالة القوة القاهرة .

هـ — حلق بالطائرة فوق اقليم المملكة بدون تصريح وعلى مقننها :

١ . اسلحة او ذخائر حربية او ايتمواد اخرى تعصم القوانين الوطنية نقلها .

٢ . اشخاص بقصد القيام باممال التهريب او ارتكاب جنائية ولو لم يتم ارتكابها .

و — استشر او قاد او شغل طائرة قبل الحصول على شهادة تسجيلها او شهادة صلاحيتها للطيران .

ز — تولى دون حق قيادة طائرة او قادها اثناء الطيران وهو غير حائز على الشهادات او الاجازات المقررة وفقا لاحكام هذا القانون .

ح — قاد الطائرة وهو في حالة سكر .

ط — كل من لم يكون البيانات المقررة في وثائق الطائرة او سجلاتها او غير فيها بسوء نية او قام بتدوين بيانات مخالفة للواقع .

ي — دخل منطقة تحركات الطائرات الحظور النحول اليها او ترك حيوانات او اشياء بداخلها .

ك — ابتغى دون مبرر عن اجابة طلبات السلطات المختصة للمساهمة بما لديه من وسائل في اتخاذ طائرة او شخص معرض للهلاك بسبب حادث طائرة .

مادة ١٧٨ — لحاكم المملكة صلاحية النظر في جميع مخالفات احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بوجوبه ، وذلك اذا ارتكبت من اقليم المملكة او الفضاء الذي يطوه او في الطائرات المسجلة فيها اثناء وجودها فوق اعالي البحر او في الامكن غير الخاضعة لسلطة اية دولة .

مادة ١٧٩ — لحاكم المملكة ان تحكم بمصادرة الطائرة في الحالات التالية : —

١ — اذا كانت الطائرة تحمل علامات تسجيل غير صحيحة ولم تكن تحمل ايا من هذه العلامات

ب — اذا قام ملاك الطائرة او مستئرها بنقل اسلحة او ذخائر حربية بقصد التهريب او ارتكاب جريمة تمس امن الدولة .

ج — اذا كانت من طائرات العدو .

#### القسم السابع

##### الطائرات العسكرية واحكام ختامية

##### الفصل الاول

##### الطائرات العسكرية

مادة ١٨٠ — على جميع الطائرات العسكرية اتباع قواعد الجو المشار اليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بوجوبه ، وذلك اثناء تحليقها او ميورها الفضاء الجوي المراض او استخدائها المطارات المدنية .

مادة ١٨١ — يحظر على الطائرات العسكرية الاجنبية التحليق فوق اقليم المملكة او الهبوط فيه الا بموجب معاهدة او اتفاقية دولية تكون المملكة طرف فيها ، او بموجب تصريح خاص من السلطات المختصة ويجب ان تحمل هذه الطائرات الصلابة المميزة لها بشكل واضح .

مادة ١٨٢ — نصري احكام المواد ٧ و ٨ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ على الطائرات الاجنبية عند طيرانها فوق اقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يطوه .

هكذا من الأهل

### الفصل الثاني احكام ختامية

المادة ١٨٣ - تطبيق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بوجبه والمتعلقة بصفة خاصة بالملفات المستعملة حاليا على جميع انواع المركبات الهوائية الا اذا تعذر ذلك بسبب طبيعة هذه المركبات او تركيبها او اهميتها الفنية والاقتصادية او عند ورود نص خاص في هذا القانون .

المادة ١٨٤ - مجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة ١٨٥ - يلغى هذا القانون قانون الطيران المدني رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ والتعليمات والقرارات الصادرة بوجبه . وبقي الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بوجبه نافذة ما لم تتعارض مع هذا القانون الى ان تلغى او تعدل .

المادة ١٨٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٥/٨/١

### الحسن بن طلال

|   |                                   |  |  |
|---|-----------------------------------|--|--|
| وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية          | وزير دولة للشؤون<br>رئاسة الوزراء | ماتب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم | رئيس الوزراء                               |
| د. سامي جوده                            | د. حازم نسيه                      | عبد الوهاب المجالي                         | زيد الرفاعي                                |
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة | وزير الخارجية                     | وزير العمل<br>والشؤون الاجتماعية           | وزير الداخلية                              |
| مروان الحبود                            | طاهر المصري                       | محى الدين الحسيني                          | عبد الله الحاج حسن                         |
| وزير المالية                            | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة | وزير<br>الاقتصاد العام                     | وزير الاوقاف والشؤون<br>والخدمات الاسكانية |
| د. حنا موده                             | د. رجائي المجرى                   | المهندس محمود الحواش                       | د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب                  |
| وزير الزراعة                            | وزير التعليم العالي               | وزير التخطيط                               | وزير الطاقة                                |
| المهندس احمد دخقان                      | د. ناصر الدين الاسد               | د. عبدالله السور                           | د. هشام الخطيب                             |
| وزير الشباب                             | وزير شؤون<br>الارض المحتلة        | وزير الصحة                                 | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والاثار  |
| هشام الشراي                             | طاهر كتمان                        | د. زيد حوزة                                | رياض الشكعة                                |

بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥

### نحن الحسين بن طلال ملك الاردن

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما تقررته مجلس الاعيان والنسب وابيضاد على القانون الاتي وثابر باسمه  
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين

المادة ١ :

يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ :

يلغى نص كل من البندين (د) و (هـ) من الفقرة ١ من المادة ٨ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

د - مقبلا في المملكة الاردنية الهاشمية اقامة دائمة فعلمية .

هـ - محمود السيرة والسمعة وان لا يكون قد اتى او صدر ضده حكم بجريمة اخلاقية او بعقوبة تأديبية لاسباب تهم الشرف والكرامة وان لا تكون خفيفة في اي وظيفة او عمله في اي مهنة سابقة قد انتهت او انتقلت صلته باي منها لاسباب ماسة بالشرف او الآلة او الاخلاق . ولجلسات التقاضي القيام بساير اجراءات او تحقيقات يراها ضرورية ومناسبة للثبوت من توفر هذا الشرط في طلب التسجيل .

المادة ٣ :

تعدل المادة ١١ من القانون الاصلي على النحو التالي :

١ - بإلغاء نص البند (د) من الفقرة ١ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

د - احترام التجارة وتبثيل الشركات او المؤسسات في اعمالها التجارية ورئاسة او نيابة وثلاثة مجلس ادارة الشركات او المؤسسات على اختلاف انواعها وجنسياتها .

ب - بإلغاء نص الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

٢ - لا تسمى احكام هذه المادة على الاشتغال بالصحافة الحزبية والنقابية وعضوية المجلس التمثيلية وعضوية هيئات التبريس من كليات الحقوق الاردنية او العمل في نقابة المحامين بغير كمال او جزئي .

المادة ٤ :

يلغى نص المادة ١٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١٣ :

١ - لا يجوز للمجلس الذي سبق واسفل بمنصبه وزير ان يظل الوكالة بنفسه او بواسطة محام اخر في اي دعوى ضد الوزارة التي كان يتولاها او ضد اي من الدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بها او به وذلك لمدة ثلاث سنوات طلي تركه الوزارة .

هذا من المجلد

- ٢ - لا يجوز ان يتولى وظيفة عامة او خاصاتترك الخدمة فيها واشتغل في المحللة ان يتقل الوكالة بنفسه او بواسطة محام اخر في اي دعوى ضد المصلحة العامة او الخاصة التي كل يشغل فيها تلك الوظيفة وذلك لمدة سنتين تلي انتهاء خدمته فيها .
- ٣ - لا يجوز للمحامي الذي يتولى عضوية اي من المجالس او اللجان او الهيئات العامة او الخاصة بها في ذلك المجالس التشريعية والبلدية والادارية قبول الوكالة بنفسه او بواسطة محام اخر في اي دعوى ضد اي من تلك المجالس او اللجان او الهيئات او ضد اي من المصالح التابعة لها وذلك خلال مدة عضويته فيها ولمدة سنتين بعد انتهائهما .
- ٤ - لا يجوز للمحامي الذي كان يشغل منصب القضاء قبل ممارسة المحللة ان يتقل الوكالة بنفسه او بواسطة محام اخر في دعوى كانت معروضة عليه او في اي قضية متفرعة او ناشئة عنها .
- ٥ - لا يجوز ان اعطى رايه في قضية كانت قد عرضت عليه بصفته موطنا او حكا او يمثلا او خيرا ان يتقل الوكالة في تلك القضية او في اي قضية متفرعة او ناشئة عنها .

## المادة ٥ :-

تعديل المادة ٢٥ من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٥) التالية اليها :

- ٥ - يحق لعضو الهيئة التدريسية في اي من كليات الحقوق الاردنية الحاصل على درجة الدكتوراه في القانون التسجيل في سجل المحامين المتدربين في النقابة على ان يقوم بتنظيم مواعيد التدريس في الكلية بصورة تمكنه من الالتزام باحكام وشروط وواجبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

## المادة ٦ :-

يلغى نص المادة ٢٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٢٧ :-

- ١ - مع مراعاة احكام المادة ٢٨ والفقرة ٣ من المادة ٣٥ من هذا القانون تكون مدة التدريب على المهنة سنتين للحائز على الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق ، وسنة واحدة للحائز على دبلوم من الدراسات العليا في القانون او الماجستير في الحقوق او على شهادة المعهد العالي للمحكمة في احدى الدول العربية او على درجة الدكتوراة في احدى مواد القانون .

- ٢ - تعتبر مدة التدريب على المهنة جزءا من مدة ممارسة المهنة المقبولة لغايات التقاعد ، على ان تنبع عنها علائق التقاعد .

## المادة ٧ :-

يلغى نص المادة ٢٨ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - يعنى من التدريب على المهنة كليا :

- ١ - من اشغل منصبا قضائيا بالمعنى المذكور في قانون استقلال القضاء المعمول به لمدة لا تقل عن سنتين .
- ب - من اشغل منصبا قضائيا او مستشارا حقوقيا في القوات المسلحة الاردنية او الامن العام او الخابرات الغلبة لمدة لا تقل عن سنتين بعد حصوله على الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق .
- ٢ - يعنى من تصد مدة التدريب على المهنة بحيث تصبح لمدة سنة واحدة :
- ١ - من اشغل وظيفة عضو في محكمة جبركية او مدع عام لديها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متوالة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق .
- ب - الموظف المين للعلوم بالايمان القانوني دائرة ضريبة الدخل - ضريبة ان يكون قد مارس الرامنة لدى الحاكم المختصة بالنظر في قضايا ضريبة الدخل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متوالة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق .
- ج - الموظف المين لدى الحاكم النظار على مهنة لا تقل عن خمس سنوات متوالة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الاولى في الحقوق .

## المادة ٨ :-

يلغى نص المادة ٣٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٣٥ :-

- ١ - على المحامي المتدرب ان يلتزم طيلة مدته بتدريبه باحكام وشروط وواجبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة وبأي تعليمات يصدرها مجلس النقابة لتنظيم شروط وواجبات التدريب على المهنة .
- ٢ - للمحامي المتدرب ان يطلب نقل اسمه من سجل المحامين المتدربين الى سجل المحامين الاساتذة بعد اتمام شروط وواجبات التدريب على المهنة ويقدم الطلب الى النقابة مرفقا بشهادة من استاذ باتمام تلك الشروط والواجبات وكفاءة الطالب .
- ٣ - لمجلس النقابة ان يحق بالطريقة التي يراها مناسبة للتثبت من جدارة وكفاءة المحامي المتدرب الذي تقدم بالطلب لنقل اسمه الى سجل المحامين الاساتذة وللجس في ضوء نتائج التحقيق ان يقرر الموافقة على الطلب او رفضه . او تديد التدريب لمدة اضافية لا تزيد على مدة التدريب الاصلية للمحامي المتدرب . يعود مجلس النقابة بعد انتهائهما الى النظر في طلب نقله الى سجل المحامين الاساتذة ويصدر قراره اما بالموافقة عليه او برفضه .

## المادة ٩ :-

تعديل المادة ٤٠ من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها :

- ٦ - يعاقب من يعتدي على محام اثناء تاديبه اصيل مهنته او بسبب تاديبها بالمعقوبة المقررة على من يعتدي على قاض اثناء تاديبه وظيفته او بسبب تاديبه لها .

## المادة ١٠ :-

يلغى نص المادة ٤٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ١ - على كل مؤسسة تجارية او صناعية عامة او على كل شركة مساهمة عامة او اية شركة او مؤسسة اجنبية او اي فرع او وكالة لها مهما كان رسالها وعلى كل شركة مساهمة خاصة او شركة عادية يزيد راسمها على مائة وخمسين الف دينار ان تعين لها وكلا او مستشارا قانونيا من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتذة بموجب عقد خطي مسجل لدى كاتب العدل ويترتب عليها اشعار النقابة خطيا باسم وكيلها او مستشارها القانوني خلال شهر واحد من تاريخ تعيينه .
- ٢ - يتمتع على المحامي ان يكون مستشارا او وكلا على اكثر من خمس مؤسسات او شركات او فروع او كالات من المؤسسات او الشركات او الفروع او الوكالات المذكورة في هذه المادة ، على ان لا يكون من بينها اكثر من شركتين مساهمتين عاملتين .
- ٣ - اذا لم يتم اية شركة او مؤسسة من الشركات والمؤسسات المذممة بالتوكيل بموجب الفقرة الاولى من هذه المادة بتعيين وكيل عام او مستشار قانوني لها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، او من تاريخ تاسيسها او تسجيلها فيترتب عليها دفع مبلغ دينارين الى صندوق النقابة عن كل يوم يتأخر فيه عن ذلك التعيين .
- ٤ - على المحامي ان يشهر النقابة خطيا باسماء المؤسسات او الشركات او الجهات التي عين وتيسلا على او مستشارا قانونيا لها بما هو منصوص عليه في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تعيينه ، واذا تخلف عن ذلك فيصبح ملزما بدفع ثلاثة اشهر الرسوم المترتبة على النقابة مقابل ذلك التعيين بالاضافة الى مبلغ دينارين عن كل يوم يتأخر فيه عن تنصيب الاشهر .

هكذا من الأصيل

## المادة ١١ :-

يلغى نص الفقرة ٤ من المادة ٢٦ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٤ - على المحكمة بناء على طلب الخصم أن تحكم على خصمه بانتداب الحماية ويعود لها تحديد مقدارها على أن لا تقل في المرحلة الابتدائية عن ٥٪ من قيمة الحكم به وأن لا تزيد على ٥٠٠ دينار نسي أي دعوى مهما بلغت قيمة الحكم به فيها ، وأن لا تزيد انتداب الحماية في المرحلة الاستثنائية عن نصف ما تحكم به المحكمة الابتدائية .

## المادة ١٢ :-

تعديل المادة ٥٣ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها واعطائها الرقم ٣ :

٣ - يجوز إنشاء شركات مدنية بين المحللين في مكتب واحد لممارسة مهنة الحماية ، ويجب لشعار التغطية خطياً بغير الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تكوينها أو من تاريخ انضمام محام جديد إليها وينطبق هذا الوجوب في أشعار التغطية على قيام تعاون يكون شراكة بين محامين اثنين أو أكثر في مكتب واحد ، ويشترط عند تطبيق أحكام هذه الفقرة ما يلي :

- ١ - أن لا يجوز للمحامين الشركاء أو المتعاونين في مكتب واحد أن يتراجع أحدهم ضد الآخر في أي دعوى أو أن يظلوا في أي دعوى أو معاملة فريقيين مختلفي المصالح .
- ب - أن لا يكون المحامي شريكاً في أكثر من شركة واحدة للمحكمة بأي صورة من الصور .
- ج - أن يكون لكل واحد من المحللين الشركاء أو المتعاونين في المكتب الواحد الحق في أن يمتنع وكلاً عليهما أو مستشاراً قانونياً على العدد من المؤسسات والشركات التي يحق للمحامي أن يكون وكلاً أو مستشاراً لها بهتضي أحكام هذا القانون واللائحة الصادرة بهتضاء .

## المادة ١٣ :-

يلغى نص المادة ٦٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

## المادة ٦٣ :-

١ - كل محامي اخل بواجبات مهنته المنصوص عليها في هذا القانون وفي اللوائح الصادرة بهتضاء أو في لائحة آداب المهنة التي يصدرها مجلس التغطية بوقاثة الهيئة العامة أو تجاوز واجباته المهنية أو قصر في القيام بها أو قام بتفصيل العدالة أو اقدم على عمل يمس شرف المهنة وكرامتها أو تصرف في حياته الخاصة تصرفاً يحد من قدر المهنة ، يعرض نفسه للمعوقات التأديبية التالية :

- ١ - التنبيه .
  - ب - التوبيخ .
  - ج - المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على خمس سنوات .
  - د - الشطب النهائي من سجل المحللين .
- ٢ - تسري أحكام هذه المادة والأحكام والإجراءات الأخرى الخاصة بالتأديب على المحللين المتدربين .

## المادة ١٤ :-

يلغى نص المادة ٦٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٦٥ :-

يتألف مجلس التأديب من ثلاثة أعضاء من المحللين الأساقفة المزاويلين من أمشوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات يعيّنهم مجلس التغطية ويسهرن بغيرهم رئيساً ويجوز لمجلس التغطية تعيين أكثر من هيئة واحدة لمجلس التأديب ، وتعين عدد آخر من الأعضاء الاحتياط لا يزيد عددهم على عشرة .

## المادة ١٥ :-

يلغى نص المادة ٦٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

## المادة ٦٧ :-

إذا رداي عضو من أعضاء مجلس التأديب أو فقد شرطاً أو أكثر من الشروط التي تؤهله لممارسة مهنة الحماية ، أو تعذر اشتراكه في أعمال المجلس لايسبب من الأسباب بما في ذلك غيابه ، يعين النائب من يحل محله من الأعضاء الاحتياط .

## المادة ١٦ :-

تعديل المادة ٩٩ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها :-

ج - القرارات الصادرة عن المجلس بشأن حقوق التقاعد والضمان الاجتماعي ، ويجوز الطعن في أي من هذه القرارات من قبل صاحب المصلحة حال رفض الطلب كلياً أو جزئياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار له ، كما يجوز لأي من المحللين الأساقفة الطعن في القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

## المادة ١٧ :-

تضف المادة التالية إلى القانون الأصلي وتعطى الرقم ١٠٩ ويعاد ترقيم المواد ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ بحيث تصبح المواد ١١٠ و ١١١ و ١١٢ على التوالي :-

## المادة ١٠٩ :-

- ١ - تعتبر أي زيادة في راتب التقاعد طرأت قبل غاذا هذا القانون أو يتم تقريرها بعد نفاذه مستحقة لجميع المحللين المتقاعدين أو المستحقين الأحياء ، وتنفع لهم الرواتب التقاعدية المقررة على ذلك الوجه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ولا تنفع لهم الزيادات في الراتب عن المدة السابقة على تاريخ نفاذه .
- ٢ - إذا انقطع الراتب التقاعدي عن أي مستحق من الخلف العام للمحامي لأي سبب من الأسباب فينقل استحقاقه إلى باقي المستحقين ويوزع عليهم وفقاً لنسبة توزيع الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحللين النظميين المعمول به .
- ٣ - لمجلس التغطية أن يقرر انتطاع أي محام من أموال صندوق التعاون في التغطية وتحولها إلى صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي فيها أو إلى صندوق التغطية أو إلى الصندوقين معاً بالنسبة التي يحددها لكل منهما .

١٩٨٥/٨/١٠

## الحسين بن طلال

|  |   |  |  |
|--|---|--|--|
| وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده         | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>د. حازم نسييه      | نائب رئيس الوزراء<br>عبد الوهاب المجالي                                      | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي   |
| وزير الشؤون البلدية<br>والثروة والبيئة<br>مروان الحمود | وزير الخارجية<br>مظهر الحصري                        | وزير العمل<br>والتشغيل الاجتماعي<br>محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن | وزير الداخلية<br>والأوقاف والشؤون<br>والمندسات الإسلامية<br>د. حنا عوده                              |
| وزير المالية<br>د. حنا عوده                            | وزير التنمية<br>والمساحة والتجارة<br>د. رجائي المشر | وزير الأشغال العامة<br>والمهندسين محمود الحوامدة                             | وزير الاملاك والشؤون<br>والمندسات الإسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب                             |
| وزير الزراعة<br>المهندس أحمد دفتان                     | وزير التعليم العالي<br>د. فاهر الدين الأسد          | وزير التخطيط<br>والتنمية الاقتصادية<br>د. عبدالله السور                      | وزير الطاقة<br>والتنمية<br>والتشياد والاعمال<br>والسياحة والآثار<br>محمّد الخطيب                     |
| وزير الشباب<br>مشار الشاراري                           | وزير شؤون<br>الارض المحلة<br>مظهر كتمان             | وزير العمل<br>والتشغيل<br>والتنمية الاقتصادية<br>رياض الشكعة                 | وزير الاملاك والشؤون<br>والمندسات الإسلامية<br>والتشياد والاعمال<br>والسياحة والآثار<br>محمّد الخطيب |

هذا من الأجل

## إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون مزاول مهنة الصيدلة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٧٧ تاريخ ١٥/٩/١٩٨٢ إلى مجلس الأمة لندخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلسا الأميين والنواب وصدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٢ المشار إليه .

١٩٨٥/٩/١

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

## نحسب أن هذا القانون

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور  
وينشاء على ما تقرره مجلسا الأميين والنواب بمصادق على القانون الآتي وثابر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون مزاول مهنة الصيدلة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مزاول مهنة الصيدلة لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي القانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى النص الخاص بتعريف كلمة (المفتش) في المادة ٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
المفتش :

الصيدلي أو الطبيب الذي يكلفه الوزير بالتفتيش على المؤسسات الصيدلانية وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
لا يجوز لأي شخص مزاول مهنة في المملكة الأردنية الهاشمية بأية صفة إلا :

أ - إذا رخص من الوزارة بذلك وسجل عصفوا في النفاذة .  
ب - وعمل لدى الوزارة أو الخديت الطبية الملكية للقوات المسلحة في وظيفة تتعلق بالمهنة لمدة ستين إذا كلف بذلك وتم تعيينه فيها وكانت شروط التعمين بتوفره فيه .  
ج - إذا لم يتم الوزارة أو الخديت الطبية الملكية للقوات المسلحة بالتعمين خلال شهرين من تاريخ ترخيص الصيدلاني يعتبر في حل من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٨٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
يكون التفتيش على المؤسسات الصيدلانية من اختصاص المدير أو رئيس قسم الصيدلة أو مفتش الصيدليات أو من يكلفه الوزير بذلك من الأطباء والميدالية في الوزارة ، ويبارس المفتش الذي يقوم بواجباته بمقتضى أحكام هذه الفقرة صلاحيات الضابطة العدلية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

١٩٨٥/٨/١٠

## الحسين بن طلال

|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
| رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي  | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>د. حاتم نسيه          | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده          |
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد             | وزير العمل<br>والتربية الاجتماعية<br>وزير الاثاث والشؤون<br>والمغتربات الإسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب | وزير<br>المواصلات<br>الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>مروان الصمود |
| وزير<br>المالية<br>د. حنا عوده             | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>د. رجائي الممشي   | وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوامده          | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الأسد           |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس أحمد دخقان      | وزير<br>التخطيط<br>د. عبدالله التيسور   | وزير<br>الثقافة<br>والدراسة الشعبية<br>د. هشام الخطيب     | وزير<br>الزراعة<br>المهندس أحمد دخقان                   |
| وزير<br>الشباب<br>هشام الشراي              | وزير<br>المحكمة<br>د. زيد حيزه  | وزير<br>السياحة والتجارة<br>محمّد الخطيب                  | وزير<br>الزراعة<br>المهندس أحمد دخقان                   |

فلان من المرحّل

## نسخة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور  
وبناء على ما تقرره مجلسا الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتلزم باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وبأطرافه عليه من تعديل كالتالي  
واحد ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصيل بالفاء عبارة تعني كلمة ( المدير ) مدير الاراضي والمساحة الواردة في مطلعها والاستعانة عنها بالعبارة التالية تعني كلمة ( المدير ، مدير علم دائرة الاراضي والمساحة او من ينيبه خطيا .

المادة ٣ - يلغى جدول رسوم الاراضي الملحق بالقانون الاصيل والمنصوص عليه في المادة ٣ منه ويستعاض عنه بجدول الرسوم الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة ٥ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

هـ - عمليات تسجيل الاراضي المتعلقة بشاير الاسكان الخاصة بمؤسسة الاسكان والمؤسسة العامة للشبان الاجتماعي والتطوير الحضري وجميعيات الاسكان التعاونية وعمليات الاسكان الفردية التي تجريها البنوك والشركات وتم تمويلها بدون فوائد وذلك عند اعادة تسجيلها مع الابنية القائمة عليها باسماء المستفيدين .

### الحسين بن طلال

١٩٨٥/٨/٢١

|   |  |  |  |
|---|--|--|--|
| وزير دولة<br>شؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده            | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>د. حازم نسييه  | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب الجبالي     | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                               |
| وزير الشؤون البلدية<br>والتربية والبيئة<br>مروان الحمود | وزير الخارجية<br>طاهر المصري                       | وزير العمل<br>والمواصلة<br>والتربية الاجتماعية<br>محي الدين الحسيني  | وزير الداخلية<br>حسن الكايد  |
| وزير المالية<br>د. حنا عوده                             | وزير الشؤون<br>والمصنعة والتجارة<br>د. رجائي المشر | وزير الاشغال العامة<br>والمقنسات الاسكانية<br>المهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقنسات الاسكانية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب |
| وزير الزراعة<br>المهندس احمد حنفيان                     | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد         | وزير التخطيط<br>د. عبدالله النصور                                    | وزير الطاقة<br>والتربية المدنية<br>د. هشام الخطيب                        |
| وزير<br>هشام الشراي                                     | وزير شؤون<br>الارض المحتلة<br>طاهر قنمان           | وزير الصحة<br>د. زيد حيزه  | وزير الاعلام والثقافة<br>والتربية<br>محمّد الخطيب                        |

### جدول رسوم تسجيل الاراضي

| الرقم | نوع المعاملة                              | الرسوم  | الحد الأدنى بالدينار | ايشاحات        |
|-------|---|---|----------------------|----------------|
| ١ - أ | البيع بين الاموال والنسوة                 | يستوفى واحد بالمائة (١٪) من بدل البيع اذا جرى البيع بين الاموال والنسوة حتى الدرجة الثالثة او بين الزوجين او بين الاخوة والاخوات  | ١٠                   | من كل مشتري    |
| ١ - ب | البيع بين الشركاء                         | ١ - يستوفى واحد بالمائة (١٪) من بدل البيع اذا جرى البيع فيما بين الشركاء بقطعة واحدة او اكثر .<br>٢ - يشترط لتطبيق البند (١) اعلاه ان يكون قد مضى على تسجيل الارض باسم الشريك مدة لا تقل من خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون وان تكون الحصص التي تم شراؤها تتفق مع احكام التنظيم . | ٧٠                   | من كل مشتري    |
| ١ - ج | البيع                                     | يستوفى خمسة بالمائة (٥٪) من بدل البيع   | ١٠                   | من كل مشتري    |
| ٢ - أ | التفويض                                   | يستوفى خمسة بالمائة (٥٪) من بدل المال   | ١٠                   |                |
| ٢ - ب | المبادلة                                  | يستوفى واحد بالمائة (١٪) من قيمة المثلين المتبادلين .   |                      |                |
| ١ - أ | الهبة بين الاموال والنسوة                 | يستوفى واحد بالمائة (١٪) من القيمة المقدرة للمال الموهوب اذا جرى بين الاموال والنسوة حتى الدرجة الثالثة او بين الزوجين او بين الاخوة والاخوات .   | ١٠                   | من كل موهوب له |
| ١ - ب | الهبة                                     | يستوفى خمسة بالمائة (٥٪) من القيمة المقدرة للمال الموهوب .  | ١٠                   | من كل موهوب له |
| ١ - أ | الانتقال بالارث بها في ذلك الوصية الواجبة | يستوفى نصف بالمائة (نصف بالمائة) من قيمة المال المتنازل اذا تم التسجيل خلال خمس سنوات من تاريخ وفاة المورث .  | ١٠                   |                |
| ١ - ب |   | يستوفى واحد بالمائة (١٪) من قيمة المال المتنازل اذا تم التسجيل بعد مرور خمس سنوات على وفاة المورث .<br>وتعتبر كل وفاة وقعت قبل صدور هذا القانون وكأنها وقعت عند بدء العمل به .  |                      |                |
| ١ - ج | التفويض                                   | يستوفى واحد بالمائة (١٪) من قيمة الحصص الخارج عليها منذ تسجيل حجة التفويض في مديرية التسجيل .   |                      |                |
| ١ - د | الوصية                                    | يستوفى خمسة بالمائة (٥٪) من قيمة المال الموصى به .  | ٥                    | من كل موصى له  |

هذا من الاراضي



| الرقم | نوع المعاملة        | الرسم   | الحد الأدنى بالدينار | إيضاحات            |
|-------|---------------------|---|----------------------|--------------------|
| ٨ - ١ | الامراز بين الشركاء | يستوفى نصف بالمئة ( نصف بالمئة ) من قيمة كل قطعة بمرور من القطع الأصلية عندما لا يحصل أي شريك بعد الامراز على أية زيادة في حصصه الأصلية .   |                      |                    |
| ٨ - ب |                     | في حالة حصول الشريك على أية زيادة في قيمة حصصه الأصلية يستوفى واحد في المئة ( ١٪ ) رسم امراز اضافي من القيمة المقدرة لتلك الزيادة   |                      |                    |
| ٩     | امراز الجيع         | يستوفى نصف في المئة ( نصف في المئة ) من القيمة المقدرة للامراز الجاري عليها .   |                      |                    |
| ١٠    | تجميع الملكيات      | يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير من كل قطعة لغايات تجميع القطع المتجاورة وتحسين أشكالها وإعادة تصنيفها بين اصحاب تلك القطع بموافقتهم .   |                      |                    |
| ١١    | التجزئة             | يستوفى واحد في المئة ( ١٪ ) من قيمة المال الجاري عليه التجزئة .   | ٥                    |                    |
| ١٢    | حق القرار بحكم      | يستوفى ستة في المئة ( ٦٪ ) من قيمة المال الجاري تسجيله .  | ٥                    | من كل شخص محكوم له |
| ١٣    | التسجيل الجديد      | يستوفى خمسة في المئة ( ٥٪ ) من قيمة المال الجاري تسجيله .   | ٥                    | عن كل طلب تسجيل    |
| ١٤    | الثامن              | ١ . يستوفى واحد في المئة ( ١٪ ) من مقدار الدين .<br>ب . يستوفى دينار واحد عند تسجيل أي تغيير أو تعديل في شروط العقد الثامن على أن لا يتناول أي تغيير في اسمي الدائنين والمدينين .<br>ج . يستوفى دينار واحد عند نقل الحقوق التي للدائن الموقوف إلى اسبابه وورثته . | ٥                    |                    |
| ١٥    | تحويل الدائنين      | يستوفى واحد في المئة ( ١٪ ) من مقدار الدين المحسول .  | ٥                    |                    |
| ١٦    | فسك الدائنين        | يستوفى دينار واحد من كل معاملة ملك ثابت باستثناء سندات الدين التي يتم نكها نتيجة بيع المال المومن بالمزاد أو لحكم محكمة .   |                      |                    |
| ١٧    | تنفيذ الدين المومن  | يستوفى واحد في المئة ( ١٪ ) من قيمة الدين يدفع مالاوة على الرسم الواجب استيفاءه بعد ذلك عند تسجيل البيع على أن لا يزيد رسم التنفيذ على خمسة ( ٥٠٠ ) دينار .   |                      |                    |

| الرقم | نوع المعاملة  | الرسم   | الحد الأدنى بالدينار | إيضاحات |
|-------|---------------|---|----------------------|---------|
| ١٨    | أعادة التسجيل | يستوفى عشرون دينارا عن كل معاملة يعاد أو يعدل تسجيلها نتيجة لاية إجراءات قضائية .   |                      |         |
| ١٩    | تصحيح السجل   | ١ . يستوفى عشرون دينارا عن تصحيح السجل لقاء اية تحسينات أو اضافات أو ازالة أو تجديد لها .<br>ب . يستوفى دينار واحد من أي تغيير في المساحة أو الحدود أو من أي تغيير في اسم الملك أو المصرف باستثناء أوامر التصحيح التي تصدر بالاستناد للقانون تسوية الاراضي والمياه رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٢ أو قرارات تصحيح الاخطاء الكتابية التي تصدر بالاستناد للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ قانون معدل للحكم المتعلقة بالاموال غير المتقولة . |                      |         |
| ٢٠    | التوحيد       | يستوفى دينار واحد عن كل قطعة يجري توحيدها للملك واحد مع أخرى وكذلك عند توحيد الحصص في عدة محلات .   |                      |         |
| ٢١    | تحري السجل    | ١ . يستوفى دينار واحد اذا تم التحري في الاموال غير المتقولة من كل قطعة أو مجموعة من القطع في قرية واحدة .<br>ب . يستوفى دينار واحد من طلب التحري اذا تم في قيود الفهرسة المقارية مما تعددت القطع أو القرى التي توجد فيها تلك الاسوال .  |                      |         |
| ٢٢    | اخراج القيد   | ١ . يستوفى خمسة ( ٥٠٠ ) فلس عن كل قيد يعود لاية أرض سواء ثبت تسويتها أو لم يتم .<br>ب . يستوفى خمسة ( ٥٠٠ ) فلس عن كل عقد نظم في دائرة التسجيل أو التناهي التسوية .<br>ج . يستوفى خمسة ( ٥٠٠ ) فلس عن اية معلومات تعطى من مصلحة السجل والقيد للامراد بناء على طلب المحكم النظامية أو الدوائر الرسمية .  |                      |         |

هكذا من المأمور

| الرقم | نوع المعاملة             | الرسم   | الحد الأدنى بالدينار | إيضاحات  |
|-------|--------------------------|---|----------------------|--|
|       |                          |   |                      | د . يستوفى خمسمائة ( ٥٠٠ ) فلس عن كل صورة من أية وثيقة مربوطة مع معاملة التسجيل .  |
|       |                          |   |                      | هـ . يستوفى دينار واحد عن كل صورة تعطى من جدول توزيع المياه .  |
| ٢٣    | الكثف والمساحة           | ١ . يستوفى ديناران عن كل عقد يجري استماع تقرير المتعاقدين بموجب خارج مديرية التسجيل ويستوفى مثل هذا الرسم عن كل مشتري أو موهوب له اذا اشتمل استماع التقرير على أكثر من واحد . |                      |  |
|       |                          |   |                      | ب . يستوفى أربعة فنانير لكل يوم أو جزء منه عن كل معاملة تسجيل جديد .   |
|       |                          |   |                      | ج . يستوفى أربعة فنانير عن كل يوم أو جزء منه لكل موظف يستخدم في تطبيق أي مخطط أو في إعادة علامة أو علامات مفقودة أو متفولة . |
|       |                          |   |                      | د . يستوفى ديناران عن كل معاملة وضع يد أو تصحيح .  |
| ٢٤    | الإيجار أو تحويل الإيجار | يستوفى اللتان في المئة ( ٢٪ ) من مجموع بدل الإيجار .  |                      |  |
| ٢٥    | المفارسة أو تحويلها      | يستوفى نصف في المئة ( نصف في المئة ) من القيمة المدونة في سجلات التسجيل للمال الجاري عليه المفارسة .  |                      |  |
| ٢٦    | ملك المفارسة             | يستوفى مئتان وخمسون ( ٢٥٠ ) فلسا من كل عقد مفارسة يلقى الطرفان على الفأله .   |                      |  |
| ٢٧    | إلغاء الوعد              | يستوفى واحد في المئة ( ١٪ ) من القيمة المقدرة للوعد الذي يشترط أن لا تقل من دينارين ولا تزيد من عشرين ( ٢٠ ) دينارا .   |                      |  |
| ٢٨    | سندات الضميمة            | يستوفى مائتا ( ٢٠٠ ) فلس عن كل سند تسجيل أو تصرف .  |                      |  |

## نسخ وتسجيل للملكية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصاق على القانون الاتي ونابر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

### قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تصف المادة التالية برقم ٢٠ الى القانون الاسلي ويعاد ترقيم المادتين ٢٠ و ٢١ منه بحيث تصبحان ٢١ و ٢٢ على التوالي : -

١ - على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي تشريع آخر يكون الاتفاق الذي يتهمد فيه شخصان بتماعدان أو أكثر بإبرام عقد في المستقبل يبيع بموجبه أحدهما الآخر شقة أو طابقا أو بنلية لم يبشر بإنشائها أو كانت تحت الإنشاء عند الاتفاق على أرض ثبت الضريبة فيها اتفاقا قانونيا ويلزما للمتعاقدين ، في حالة وثيقة لدى مديرية تسجيل الأراضي المختصة ويجب أن يتضمن هذا الاتفاق تحديد مبدئيا لثمنه ووصفا للمعار المراد بيعه والبن المفق عليه .

ب - لا يجوز إجراء أي معاملة تسجيل على تلك الأرض أو الشقة أو الطابق أو البنلية موضوع الاتفاق إلا بموافقة المتعاقدين .

ج - بعد تنفيذ الاتفاق ( عقد الوعد بالبيع ) أو تعا للشرط المفق عليها يتم نقل ملكية المعار موضوع الاتفاق بناء على طلب من المتعاقدين بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة .

د - يعود الفصل في أي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد أو تنفيذه للحاكم التقاضي المختصة .

هـ - يستوفى رسم مقداره خمسة فنانير مهما كانت قيمة المعار عند توثيق الاتفاق لدى مديرية تسجيل الأراضي المختصة .

الحسين بن طلال

١٩٨٥/٨/٣١

|                                      |                               |                              |                           |
|--------------------------------------|-------------------------------|------------------------------|---------------------------|
| وزير دولة للشؤون البرلمانية          | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء | نائب رئيس الوزراء            | رئيس الوزراء              |
| د. سامي جوده                         | د. حازم نسييه                 | وزير التربية والتعليم        | وزير الدفاع               |
| وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة | وزير الخارجية                 | وزير العمل والمواصلات        | وزير الرقابي              |
| د. هادي عوده                         | د. راجي المعشر                | وزير الشؤون الخارجية         | وزير الداخلية             |
| وزير المالية                         | وزير الصناعة والتجارة         | وزير الاشغال العامة          | وزير الاوقاف والشؤون      |
| د. هادي عوده                         | د. راجي المعشر                | الهندس محضد الحواشي          | د. الشيخ عبدالعزيز الخياط |
| وزير الزراعة                         | وزير التعليم العالي           | وزير الطاقة والثروة المعدنية | وزير النقل                |
| الهندس احمد حفيظان                   | د. ناصر الدين الأسد           | د. عبدالله التسور            | د. هشام الخطيب            |
| وزير الشباب                          | وزير شؤون الأرض الحظية        | وزير الصحة                   | وزير الاعلام والثقافة     |
| هشام التتراري                        | د. زيد حيزه                   | رياض الشكعة                  | مجد الخطيب                |

هكذا من الأهل

## نحس ولسبق لفلعلل لسل لمللكة لفلل لفلل لفلل

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وثابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

### قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (١) و (ب) من المادة ١ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

١ - عقود البيع الفراع والبيع الجارية بين الاسول والفروع حتى الدرجة الثالثة وبين الاخوة والافوات وبين الزوجين .

ب - عقود البيع الجارية بين مؤسسة الاسكان والمؤسسة العامة للسكان الاجتماعي والتطوير الحضري وبين المنتفعين من مشاريعها منها وبين جمعيات الاسكان التعاونية واعضائها وكذلك عقود البيع الجارية بين البنوك والشركات لمشاريع الاسكان الفرية التي تم تمويلها بدون فوائد وبين المستفيدين من تلك المشاريع وذلك عند اعادة تسجيلها باسمهم .

١٩٨٥/٨/٢١

### الحسين بن طلال

|   |  |  |   |
|---|--|--|---|
| وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده          | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>د. حاتم نسييه    | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي                             | رئيس الوزراء<br>زيد الرفاعي   |
| وزير الشؤون البلدية<br>والفروية والبيئة<br>مروان الحبود | وزير الخارجية<br>طاهر المصري                         | وزير المواصلات<br>والنقلية الاجتماعية<br>محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن حسن الكايد | وزير العمل<br>وزير الداخلية   |
| وزير المالية<br>د. حنا عوده                             | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي المعشر | وزير الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوايد   | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمختصات الاسلحية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط   |
| وزير الزراعة<br>المهندس احمد دفتان                      | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد           | وزير التخطيط<br>د. عبدالله التيسور   | وزير الطاقة<br>وزير الكهرباء<br>وزير الزراعة<br>وزير الصناعة والتجارة<br>وزير الاشغال العامة<br>وزير الاوقاف والشؤون<br>وزير المختصات الاسلحية<br>وزير العمل<br>وزير الداخلية |
| وزير الشباب<br>هشام الشراري                             | وزير الارض الحطة<br>طاهر كتمان                       | وزير الصحة<br>د. زيد حيزه  | وزير الاعلام والثقافة<br>وزير العمل<br>وزير الرياضة<br>وزير السياحة والاتر<br>مجد الخطيب  |

## نحس ولسبق لفلعلل لسل لمللكة لفلل لفلل لفلل

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وثابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

### قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٥

### قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة ٨ من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها بند ١ واضافة البند ٢ التالي اليها : -

١ / ٢ - يحق للشركات والمؤسسات والجمعيات المسجلة في المملكة والتي من غايتها تطوير الاراضي عن طريق توفير جميع الخدمات اللازمة لها ( كتصميم الشوارع وتوصيل المياه والمجاري والكهرباء والمرافق الاخرى ) ان تحرز وتبتلك داخل حدود الدن والقرى وخارجها ما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة بالقدر الضروري اللازم لذلك وفق مخططات مصدقة من وزارة الشؤون البلدية والفروية والبيئة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بعد الاستئناس برأي الجهات المختصة ، ولهذه الشركات والمؤسسات والجمعيات حق ببيع تلك الاموال بعد تطويرها وفقا للشروط التي يحددها مجلس الوزراء بقراره .

١٩٨٥/٨/٢١

### الحسين بن طلال

|   |  |  |   |
|---|--|--|---|
| وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده          | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>د. حاتم نسييه    | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي                             | رئيس الوزراء<br>زيد الرفاعي   |
| وزير الشؤون البلدية<br>والفروية والبيئة<br>مروان الحبود | وزير الخارجية<br>طاهر المصري                         | وزير المواصلات<br>والنقلية الاجتماعية<br>محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن حسن الكايد | وزير العمل<br>وزير الداخلية   |
| وزير المالية<br>د. حنا عوده                             | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي المعشر | وزير الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوايد   | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمختصات الاسلحية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط   |
| وزير الزراعة<br>المهندس احمد دفتان                      | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد           | وزير التخطيط<br>د. عبدالله التيسور   | وزير الطاقة<br>وزير الكهرباء<br>وزير الزراعة<br>وزير الصناعة والتجارة<br>وزير الاشغال العامة<br>وزير الاوقاف والشؤون<br>وزير المختصات الاسلحية<br>وزير العمل<br>وزير الداخلية |
| وزير الشباب<br>هشام الشراري                             | وزير الارض الحطة<br>طاهر كتمان                       | وزير الصحة<br>د. زيد حيزه  | وزير الاعلام والثقافة<br>وزير العمل<br>وزير الرياضة<br>وزير السياحة والاتر<br>مجد الخطيب  |

هكذا من المجلد

## نحو المسبق للمجلس على الملكة للامانة العامة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٥  
نابذ بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥

النظام المالي للمجالس القروية

صادر بالاستناد الى المادة ٣٢

من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المالي للمجالس القروية لسنة ١٩٨٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

|                |  |
|----------------|--|
| الوزير         | وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة   |
| الحاكم الاداري | الحافظ او المتصرف او مدير القضاء او مدير الناحية   |
| المجلس         | المجلس القروي  |
| الرئيس         | رئيس المجلس او نائبه او احد اعضاء المجلس الذي يوقعه الحاكم الاداري للقيام باعمال رئيس المجلس طيلة مدة غيابه او عدم وجوده او عجزه عن مباشرة اعماله لاي سبب من الاسباب .                                 |
| موظف المحاسبة  | اي موظف في المجلس ذي مسؤولية نقدية او مالية مرتبطة مباشرة بواجباته الرسمية او ناشئة عنها او بمنوطه به تبين لحوال المجلس او حفظها او ائتمانها وتشمل هذه العبارة جاني الواردات او من يحوزته سلفة تنقلت . |

المادة ٣ - تسري احكام النظام المالي للبلديات المعمول به على المجالس القروية وذلك في الحالات التي لم ينص عليها في هذا النظام وتحققا لهذه الغاية يمارس الوزير صلاحيات وزير الداخلية ويمارس المجلس صلاحيات المجلس البلدي ويمارس الرئيس صلاحيات رئيس المجلس البلدي المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٤ - ينظم المجلس موازنته السنوية ويقدّمها للحاكم الاداري قبل شهر على الاقل من بداية السنة المالية المتعلقة بها ويرفق بها جدول تشكيلات موظفي المجلس والحاكم الاداري التصديق على الموازنة او اعدادها للمجلس لاجراء التعديلات التي يراها ضرورية عليها .

المادة ٥ - ان على يميني الحاكم الاداري الموازنة بحول مجلس جرف التفتت المتكررة بنسبة لا تتجاوز واحد على اثنى عشر بما خصص لها في موازنة السنة السابقة .

المادة ٦ - يجب ان لا تتجاوز التفتت لاي مادة ما خصص لها في الموازنة المصدقة للمجلس وبواسطة الحاكم الاداري ان يفتل ان يفتل اي مبلغ لم يصر من لصل الى اخر او من مادة الى اخرى في الموازنة .

المادة ٧ - عندما تنقضي الضرورة ان يكون في حوزة اي من موظفي المجلس اموال لانفاقها على اعمال ومشاريع المجلس فيعمل سلفة تنقلت بالقرار الذي يوافق عليه الحاكم الاداري بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٨ - يجري الدفع من اموال المجلس في البنك تحويل يوقع عليه رئيس المجلس ونائبه واحد الموظفين يعينه المجلس لهذا الغرض وفي حالة تغيب الرئيس او نائبه لاي سبب من الاسباب يوقع المجلس احد اعضائه او احد موظفي المجلس لتوقيع التحاويل المالية .

المادة ٩ - على جميع موظفي المحاسبة في المجلس وقليفي امواله ان يقدموا كمالات مالية الى المجلس مصدقة لدى الكتب العدل بالقيمة التي يقرها الحاكم الاداري على ان تتناسب مع قيمة مقبوضاتهم ومسؤولياتهم المالية ويتحصل المجلس الرسوم التي ترتب على الكفالة .

١٩٨٥/٨/١٨

## الحسين بن طلال

|   |  |   |  |
|---|--|---|--|
| وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده          | وزير دولة لشؤون<br>الوزراء<br>د. حاتم نسيه           | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي                | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                 |
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>مروان الصمود | وزير الخارجية<br>مهاجر المصري                        | وزير المواصلات<br>محمّد الدين الحسيني   | وزير العمل<br>والشعبة الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير المالية<br>د. حنا عوده                             | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي المعشر | وزير الاشغال العامة<br>المهندس مخدود الحوامده                                   | وزير الزراعة<br>المهندس احمد دقشان                         |
| وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الأسد              | وزير التخطيط<br>د. عبدالله التيسور                   | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب                               | وزير النقل<br>فرهي عبيد                                    |
| وزير شؤون<br>الارض المحتلة<br>طاهر كنعان                | وزير الصحة<br>د. زيد حمزة                            | وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون<br>والمؤسسات الاسلامية بالوكالة<br>رياض الشكعة | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب   |

هكذا من الأهل

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل كل من القانونين المؤقتين المبنيين في الغائية المرفقة الى مجلس الامة فنالا منه قبولاً وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين اراءه قانونا دائماً .

١٩٨٥/٨/٣١

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

- ١ - قانون مؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٥٨ تاريخ ١٩٧٦/١٠/٥
- ٢ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ قانون تنظيم هيئة المساحة والكاتب المعنوية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٧٤ تاريخ ١٩٨٠/١١/١٦

## اعلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الصحة العامة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٥٢ تاريخ ١٩٧٦/٤/١ بسبب ان تسعيرة اجور الاطباء تمود لتغطية الاطباء حسب احكام قانون تغذية الاطباء المعمول به ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٢٤ تاريخ ١٩٨٥/٨/١٤ المقتضى اعلان بطلان القانون المذكور .

١٩٨٥/١/١

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

هكذا من الأفضل

تعليمات مبنية للتعليمات رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢  
خاصة ببيع البضائع بالمزاد العلني

استنادا الى الصلاحية المخولة اليه بمقتضى الفقرة (ب) من المادة ٢٦٦ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ ، اقر اعتبار المينة التالية لاعلان المزايمة وقرار الاحالة وتقرأ مع تعليمات بيع البضائع بالمزاد العلني رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المنشور بالعدد ٣١٩ من عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٥ ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية - الجمارك  
د. حنا عوده

اعلان بيع بالمزاد العلني رقم ( ) لسنة ١٩٨

١. مطروح للبيع بالمزاد العلني السلع المعادلة لوثائق التالية : -

نوع الوثيقة رقمها تاريخها مصدرها

٢. وتواصف هذه السلع هي : -

النوع الوحدة الكمية

وهي موجودة في ساحات/مستودعات ..... وللزاديين حق معاينة السلع والاطلاع على الوثائق الخاصة بها خلال الدوام الرسمي ويعتبر كل مزاد بانه عاين السلع المعلن عن بيعها واطلع على الوثائق الخاصة بها ولا يسمح اي ادعاء له فيها بعد يخالف ذلك .

٣. على كل من يرغب الدخول في المزايمة ان يدفع عربونا تأمينا نقديا بنسبة ١٠٪ من البديل الذي يقدمه .

٤. مع مراعاة احكام البند سادسا ادناه على من ترسو عليه الاحالة القطعية ان يدفع في الحال الى رئيس لجنة البيع بدل البيع بالاضافة الى رسوم الدلالة والطوابع واجور الاعلان .

٥. تكون قرارات لجنة البيع قطعية با لم تكن التمية المقدرة للبيعات اكثر من البديل المدفوع بها حيث يقترب في الحالة الاخرى رفع القرار الى المدير العام وللديبر خلال اسبوعين من تاريخ قرار اللجنة ان يقرر ايا الموافقة على القرار او اعادة المزايمة خلال شهر من قراره وفي الحالة الاخرى ترد العربونات الى دافعيها .

٦. مع مراعاة احكام البند ٤ اعلاه يجوز للديبر تسطيط البديل حتى ١٢ تسطا شهريا متساويا اذا زادت قيمته عن ١٠٠٠ دينار شريطة ضمانتها بكفالة بنكية تضمن دفعها في مواعيد استحقاقها .

٧. اذا استتكت المزاد الذي رست عليه الاحالة القطعية وتبين عن تادية بدل المزايمة تعرضت البيعات على المزاد الذي يليه بالبديل الذي قدمه نادا وافق على ذلك ضمن المستتكت الفرق بين البتلين ويخصم من العربون الذي دفعه ، وبان كان العربون لا يكفي فيحصل البتلاني من امواله دون الحاجة الى الحصول على قرار من المحكمة بالصورة التي تحصل بها الاصول الاميرية .  
اما اذا لم يوافق المزاد على العرض تطرح السلعة للمزايمة الثانية ثلثة خلال ١٥ يوما من تاريخ رفضه ويضمن المستتكت الفرق الحاصل بين البتلين .

٨. يجري تسليم السلع المباعة في مكان تخزينها ويحمل المشتري نفقات التعبئة والتغليف والتحميل واية نفقات مماثلة .

٩. على المشتري استلام السلع المباعة واخراجها من امكنة تخزينها خلال ثلاثة ايام من تاريخ قرار الاحالة ولديبر عام الجمارك زيادة تلك المدة اذا كان حجم السلع المباعة مستدعي ذلك .  
اذا لم تسحب السلع خلال المدة المذكورة فتصبح خاضعة لرسم التخزين القانونية وتكون الدائرة غير مسؤولة عن اي نقص او عيب او تلف يلحق بها .

ملحق لاعلان المزايمة رقم ( ) لسنة ١٩٨٥

| التاريخ | توقيع المخن | فلس | دينار | البديل المدفوع<br>فلس دينار | اسم المزاد | العربون المدفوع<br>فلس دينار | توقيع المزاد |
|---------|-------------|-----|-------|-----------------------------|------------|------------------------------|--------------|
|---------|-------------|-----|-------|-----------------------------|------------|------------------------------|--------------|

قرار الاحالة

بتاريخ  
تت الاحالة القطعية للسلع المبينة مواصفاتها في اعلان المزايمة رقم  
على السيد  
بمبلغ

دينارا و  
فلسا نظرا لاتقطاع الرغبة في المزايمة .  
المشتري  
عضو  
عضو  
رئيس اللجنة

حتل خاص للقرارات التي ترفع لديبر عام الجمارك  
التاريخ

كلنا من المأمول

تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢  
خاصة بإعفاء البضائع ذات المنشأ الأردني المعادة إلى الملكية

استناداً إلى الصلاحية المخولة إلى بقتضى المادة ١٧٧ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ وبناء على  
تنسيب الخير اقر ما يلي :

١ - تعفى من الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى البضائع المعادة إلى الملكية التي ثبتت أن منشأها  
محلي وسبق تصديرها من الملكية إذا أميدت إليها خلال ثلاث سنوات من تاريخ تصديرها في حالة توفر  
الشروط التالية : -

١ - يجب إثبات أن البضائع المعاد استيرادها هي ذاتها التي جرى تصديرها بموجب بيانات صادرة تثبت  
بنشأها ومواصفاتها .

ب - أن تعاد البضائع بنفس الحالة التي صدرت بها .

ج - أن تستوفي رسوم الإنتاج وغيرها من الرسوم والضرائب التي ردت عند التصدير إما البضائع التي  
تكون قد أعفيت من تلك الرسوم والضرائب بسبب تصديرها فتحصل عنها تلك الرسوم والضرائب  
وفقاً لمعدلات الرسم المعمول بها بتاريخ إعادة استيرادها .

د - أن تستوفي اجور العمل الإضافي .

٢ - يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

وزير المالية - الجبارك  
د. حنا عودة

قرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٥  
صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨٥/٦/٩ رقم تم ٦٤٠٤/٢ اجتمع الديوان الخاص  
بتفسير القوانين لاجل تفسير البند (ج) من الفقرة الثانية للمادة ٥٩ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم  
٧١ لسنة ١٩٦٦ وبين ما اذا كانت الأرض التي استولت للطريق دون دفع تعويض ثم التفت الطريق  
بموجب مخطط تنظيمي نهائي لأنها أصبحت غير لازمة هل يحق للجنة التنظيم المختصة بعد بيعها كفضلة طريق  
بمقتضى البند (ج) البين أننا اعادة قيمتها إلى ورفه صاحب الأرض الاساسي بعد خصم ٢٥٪ من محصل  
البيع الصافي أم أن اعادة هذه القيمة لا يكون إلا إلى صاحب الأرض الاساسي وليس لورثته .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ  
١٩٨٥/٦/٩ وتطبيق النصوص القانونية يبين أن البند (ج) المطلوب تفسيره ينص على ما يلي « يجوز لمجلس  
التنظيم الأعلى ولجان التنظيم اللوائية والمحلية حسب مقتضى الحال التصرف بأية أرض أصبحت غير لازمة  
إتية طريق بالصورة التي تستصوبها على أن تأخذ بنظر الاعتبار وضع قطع الأراضي المجاورة قبل تحويل  
الطريق أو انتقالها ويعد كما يجوز إذا ما رأت ذلك مناسبا بيع فضلات الطرق إلى الملك أو المالكين  
المتضمنين بالسعر المعقول العادل وإعادة قيمته إلى صاحب الأرض الاساسي فيما لو بقي هو المالك  
للأرض وكان موقع الطريق قد استهلك منه دون دفع تعويض بعد خصم ٢٥ ٪ من محصل البيع الصافي  
كمصاريف ادارته » .

يستفاد من هذا النص أن الأرض التي تستهلك للطريق دون دفع تعويض إذا أصبحت فضلة طريق  
بسبب عدم لزومها وبيعت هذه الفضلة فالتعويضات أعادة قيمتها إلى صاحب الأرض الاساسي بعد  
خصم ٢٥ ٪ من محصل البيع الصافي .

وحيث أن المادة ١٠٨٦ من القانون المدني نصت على أن الوارث يكسب بطريق الميراث العقارات  
والممتلكات والحقوق الموجودة في التركة .

وحيث أنه من المبادئ القانونية المسلم به أن الوارث والمورث يعتبران بحكم الشخص الواحد على  
اساس أن الوارث هو خلف للمورث .

فإن ما ينبغي على ذلك أن ورثة صاحب الأرض الاساسي الذي استولت أرضه للطريق دون دفع  
تعويض عنها يقومون مقام مورثهم صاحب الأرض الاساسي بحيث إذا أصبحت الأرض فضلة طريق  
ويبيعت فإنه يتعين أعادة قيمتها اليهم بعد خصم ٢٥٪ من محصل البيع الصافي وذلك أصلاً لنس البند (ج)  
من الفقرة الأولى للمادة ٥٩ سلطة الذكر .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥/٨/١٢ .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
الرئيس الثاني لحكمة التمييز  
موسى السكات

عضو  
الرئيس الثاني لحكمة التمييز  
نجيب الرشيدان

عضو  
مجلس محكمة التمييز  
صلاح ارشيدان

عضو  
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء

عضو  
مندوب وزارة الشؤون البلدية والتروية  
والبيئة  
موفق الل

ميسر طمائل

هذا من الأجل



قوانين رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥

## صاير من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بتاريخ المؤرخ في ١٩٨٥/٦/١١ رقم ١٩٨٥/٦/١١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام الغرف التجارية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ وبما اذا كان يتوجب على اصحاب الفنادق والشركات السياحية الانتساب الى الغرف التجارية تطبيقا لهذه الفقرة أم انه لا يتوجب عليها ذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس اتحاد الغرف التجارية الموجه لوزير السياحة بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤ وكتاب وزير الصناعة والتجارة الموجه لرئيس اتحاد الغرف التجارية بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٢ وتديق النصوص القانونية يبين ما يلي :

١. ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٠ اصدر قرارا برقم ٦ مفسر فيه احكام قانون السياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ بان قرر ان مجلس ادارة سلطة السياحة هو المختص بالترخيص لمكاتب وشركات السياحة بمطابق المهن السياحية وذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من هذا القانون وقد نشر هذا القرار على الصفحة ١١٦٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٦١ واصبح له قوة القانون عملا بالفترة الرابعة من المادة ١٢٣ من الدستور .

٢. ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام الغرف التجارية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ وهي الفقرة المطلوب تفسيرها توجب على الشركات السياحية الانتساب للغرف التجارية .

٣. ان المادة ١٢ من قانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان ملاب الحصول على رخصة المهن يجب ان يكون مسجلا في الغرف التجارية او الصناعية او المرجع المختص بموجب احكام القوانين المعمول بها .

وباستناد من ذلك ان الفنادق والشركات السياحية بكلفة بالانتساب للغرف التجارية بتطوع النظر من الجهة المختصة بمنحها رخصة المهن عملا بالفترة (ب) من المادة الثالثة من نظام الغرف التجارية والمادة ١٢ من قانون رخص المهن المشار اليه انما ما دام ان ما ورد بنص هاتين المادتين لا يتعارض مع احكام قانون السياحة الذي لم يتعرض اصلا لهذه النقطة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تنسيه

قرار صادر بتاريخ ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥/٨/١٣ م .

|  |   |  |
|--|---|--|
| عضو<br>مضو بحكمة التمييز<br>صلاح ارضيدات | عضو<br>الرئيس الثاني لحكمة التمييز<br>نجيب الرشيدان   | عضو<br>رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين<br>الرئيس الاول لحكمة التمييز<br>موسى السكاك |
| عضو<br>مندوب وزارة السياحة<br>جليل جبر   | عضو<br>رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء<br>ميسى طهال |  |

هذا من الأجل